لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف سائر المفاعيل وانما قدم المفاعيل على سائر المنصوبات
لانها اصل المنصوبات وسائر المنصوبات ملحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق
لانه مفعول بنفسه بلا تقيد بحرف بخلاف المفعول به فانه يتقيد بالحرف فاخره
ثم قدمه على المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لان كلا منها يتقيد بالحرف جميعا
لكن في المفعول فيه قد يكون ملفوظا ومذكورا كما في اللازم النصب وقد يكون النصب
في اللفظ بلا واسطة البتة فقدمه على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في جميع
افراده ثم قدمه على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا وهو
اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه كلمة ما عبارة عن
لان ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه نحو تربا وجندلا فانه
مفعول مطلق وليس بحدث لان معنى التراب التراب ومعنى الجندل الحجر وهما
اسمان عينان واجيب بانه حدث حكما لان قولهم تربا وجندلا دعاء وفي الدعاء
لم يقصد بهما المعنى الحقيقي بل اريد بهما المعنى المجازي وهو الهلاك لان الدعاء بالشيء
الفعل فاجرا مجرى المصدر فاذا قال الداعي تربا وجندلا فكانه قال اهلكه
هلاكا بالتراب والجندل ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضربت ضربا على
المجهول فانه مفعول مطلق ولم يفعله الفاعل اذ المصدر مجهول بل فعله مفعول فعل مذكور
وكذا يرد عليه مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا فان كلا منها مفعول مطلق
وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول لما قام مقام

افاعل اوفعل

الفاعل اخذ حكمه فانه فاعل حكما وعن آنا نقول بان الفاعل لما كان قابلا للموت
وجب ان ينسب عدة فاعل لها حكما ويرد على عكسه قوله فعل نحو زيد ضارب غدا
فانه مفعول مطلق ولم يفعله فاعل الفعل بل فاعل الصفة واجيب بان
المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الاصطلاحي وهو قسيم الاسم هو اسم حدث فعله
فاعل حدث مذكور فيتناول الفعل الاصطلاحي والصفات ويرد على قوله مذكور
قوله فضرب الرقاب من حيث ان فعله غير مذكور واجيب بانه مذكور تقديرا اذ
التقدير فاضربوا اضرب الرقاب ويرد على قوله بمعناه ضربته سوطا فانه مفعول مطلق
وليس ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه واجيب بان اصله ضربته ضربا بالسوط
او ضربته ضرب سوط فكان ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه تقديرا فظهر لك ان
جميع الفاظ هذا الحد واقع على النحو وان الجواب عن كل ما يرد على قيوده الكل
على النحو واعتبار الحقيقي والحكمي من ذلك ويرد على هذا الحد انه غير مطرد
لانه صدق على نحو كرهت كراهتي اذا قصد كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا واجيب
بانه نخرج باعتبار الجنسية اي ما فعل فاعل فعل مذكور بمعناه وتحد فيه هذه الجنسية
فنخرج ذلك لانه وان كان هذا فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه لم تقصد فيه
هذه الجنسية محل وقوع الفعل المذكور كما في كرهت كراهتي لكنه اعتبار الجنسية يعني عن
بعض القيود الاخر لخروج ما اخرج بها باعتبار الجنسية وقد يكون للمفعول المطلق
تاكيد حيث لا يزيد دلالته على دلالة الفعل والنوع حيث دل على بعض انواع الفعل

والعدد جئت دل على العدد نحو جلست جلوسا نظير انما كيد وجلست جلسة بكسر الجيم
نظير النوع اى جلست نوعا من الجلوس وجلست جلسة بفتح الجيم نظير العدد اى جلست
مرة واحدة فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على ما بنيته لمعراة
عن الدلالة على العدد والتثنية والجمع لبنزمان العدد ودلالة الفعل لا يثنى ولا يجمع
فكذا ما هو بمعناه بخلاف اخويه اى اخوى الاول وهما الذى للنوع والعدد
فان كلا منهما يحتمل العدد فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول المطلق لغير لفظه اى لغير لفظ الفعل
هذا عند المبرد والكسائى وعند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظ
فعلك جلوسا فى نحو قعدت جلوسا منصوبك بقعدت عندهما وعليه الاكثرون
وجلست المقرفصاء عنده وانكل مذهبه فى نحو حلفت يمينا اذ لا فعل له من لفظه
الا ان يقول المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه الا اذا لم يكن فعل من لفظه
فح يكون من غير لفظه ضرورة فلا يرد ذلك اذ ليس للمفعل فعل يجرى عليه فان
قيل ان اردت بقولك بغير لفظه بغير صيغة يجب ان يكون ضربت ضربا من هذا القبيل
لتغاير الصيغة وان اردت بغير مادته يجب ان يكون نحو قولك انبتكم من الارض
نباتا من هذا القبيل لتغاير مادة فيل يمكن ان يراد به بغير مادته ولا يجعل نحو قولك
انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه مادة او بانا فح رجح فيه
نحو قعدت جلوسا وانبتكم من الارض نباتا اما الاول فلتغاير مادة واما الثانى فلتغاير
الباب فافهم وانما ابرز هذا القسم مع كون صدق حد المفعول المطلق عليه تنبيها

على قلة هذا القسم وقد يحذف الفعل اللام للعهد اى الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة حالية او مقالية
جوازا صفة مصدر محذوف اى يحذف حذفا جايزا لا يجاز والاختصار
مع حصول الغرض بالقرينة كقولك لمن قدم من السفر خيرا مقدم فان خيرا اسم تفضيل
ومصدر ية اما باعتبار اتصافه اى قدمت قدوما خيرا مقدم ثم حذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه فاخذ حكمه واما باعتبار اضافه اليه لان اسم التفضيل له حكم
ما اضيف اليه وانما حذف الفعل لان شاهد الحال يدل عليه لان هذا الكلام
لا يقال الا لمن ظهر عليه علامات القدوم وجوبا عطف على جوازا اى يحذف حذفا
واجبا وقوله سماعا صفة لقوله وجوبا اى حذفا سماعيا او حذفا مسموعا او مفعول مطلق
اى حذفا سماعا نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وجبة
اى خاب خيبة وجدعا اى جدع جدعا وهو قطع الانف وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا
اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فان عامل هذه المصادر محذوف سماعا
بمعنى انه لم يستعمل اظهاره فى كلامهم فان قيل كيف زعمت انه يجب حذف الفعل
وهو مشهور بين الناس قولهم حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا
قيل ذلك من استعمال المولدين لا من استعمال العرب وكلامنا فى استعمالهم
لا فى استعمال المولدين على ان البعض قيده وهو وجوب الحذف فى نحو حمدا له
وشكرا له باستعماله مع اللام فلا وجه للاشكال اصلا وقياسا عطف على سماعا

وقوله في مواضع خبر مبتدا محذوف اى ذلك في مواضع منها اى من تلك المواضع ما وقع كلمة موصوفة والجملة صفة بحذف الضمير اى موضع وقع المصدر فيه حال كون ذلك المصدر منتفيا فيه احتراز عن مازيد سيرا فانه يجوز اظهار فعله بقول مازيد يسير سيرا او بعد منفي غير ليس وليست اى بعد ما هو متضمن للنفي كما في انما داخل قيل ضمير داخل عايد الى النفي ومعنى النفي نبا ويل كلواحد منهما وفيه نظر لان الضمير الراجع الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او يجب افراده يقال زيد او عمر قايم ولا يقال قايمان فلا حاجة الى التاويل بان يعاد الى ما هو بمعنى النفي او داخل اى داخل ذلك النفي او معناه على انهم فيه احتراز عن نحو ما سيرت الا سيرا البريد لا يكون خبرا عنه اى لا يصح ذلك المصدر خبرا عن ذلك الاسم بان يكون ذلك الاسم اسم عين وذلك لان المصدر اسم معنى واسم المعنى لا يخبر عن العين وفيه احتراز عن نحو ما سيري الا سير يزيد فانه لم يصح نصبه او وقع المصدر مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه وانما لم يذكر بند الفيد اكتفاء باذكر اولا وانما جمع بين الضابطتين وان كان كل واحد منهما ضابطة على حدة لانشر كما في او قوع بعد اسم لا يكون خبرا نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير البريد هذان مثالان لوقوع المصدر منتفيا بعد نفي داخل الى آخره اى ما انت الا سير سيرا وتقول يا زيد الا فرا فرا ندى لا مزل لا فرا وما انت الا سير البريد اى لا تسير سيرا الا مثل سير البريد والبريد الدابة ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل في اثنى عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبنون الربط وينفقون البعل فيها وتقصوا

اذا بها وكانت موقتة فيها لاجل اصحاب الحاجات واعرابه بالبرد هنا اسير
من بلد الله بلد آخر لاداء الرسالة تقال له بالفارسية بيك وانما اورد
نظرين لان الاول نظير المصدر النكرة وانما نظير المصدر المعرفة فنبه بذلك على ان
الحكم لا يغير من المصدر المنكر والمعرف وانما انت سيرا شمال وقوع المصدر مثنى مضاف
نفي داخل الى آخره اى ما انت الا سيرا وزيد سيرا سيرا شمال وقوع المصدر مكررا
اى زيد لا سيرا سيرا فان قيل المصدر في قوله تع اذا دكت الارض دكا دكا
وقع مكررا ولم يحذف الفعل قيل هذا فيما اذا وقع المصدر المكرر في موضع الخبر اما
لم يعلم ان يكون خبرا عنه والمصدر في الآية وان وقع مكررا لكنه لم يقع في موضع الخبر
اذ ليس قوله بسه اذا وجب حذف الفعل في الضابطين لوجود القرينة ٢ اذا دكت الارض
عوالسادة المحذوف اما القرينة في الضابطة الاولى فهي ما اشتبهته بليس فانها
تقتضي خبرا ولا يعلم خبر الا فعل هذا المصدر واما السادة المحذوف فهو الا الاستثنائية
واما القرينة في الثانية فهو انه اذا فاته تقتضي خبرا ولا يعلم خبر الا فعل هذا المصدر
واما السادة المحذوف فهو المصدر الاول وكلمة اذ في قوله اذا وقع مكررا ما نقله بخطه
دون بجمع بدليل قولهم ما انت الا سيرا سيرا ونهارا اى من ملك هو اضع ما وقع اى
موضع وقع المصدر قيد حال كونه تفصيلا لامر مفهوم جملة متقدمة اى بالله على المصدر
وفي قيد الامر احتراز عما يقع تفصيلا لمفهوم جملة دون امر مفهوما نحو زيد ابوك عطوفا
القريب او البعيد وفي قيد الجملة احتراز عما اذا وقع تفصيلا لامر مفهوم مفرد

نحو زيد ب فرسخا قريبا او بعيدا كذا قيل وفيه نظر لان المصدر في هذه الامثال
تفصيل لامر مضمون قوله ب فرسخا هو بيان المقدر جملة لا مفرد بل الاولى ان يقال في مثل
قوله سفرا فاما يصح او يغتنم اغتناما او لزيد ضرب فاما تاديبا ماديبا او يهلك هلاكا
وفي المقدمة احتراز عن المتاخرة نحو اما تاديبا زيد بالضرب تاديبا او يهلك هلاكا
فالضرب واما تمنون بالنة منا او تفدون فداء قتله وقال بعض الشارحين
التفصيل انما يكون بالجملة المقدمة لان المفصل لا يكون متاخرا عن التفصيل فذكر
قوله مقدمة توضيح وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لامر مضمون جملة متاخرة اضاحيح
لا يجب الحذف فلا يرد ما ذكر في المقدمة للاحتراز عنه ذلك ما مر من نحو قولك اما تاديبا
زيد بالضرب تاديبا او يهلك هلاكا فالضرب على ان التفصيل قد يكون مقدما
على المفصل اما للاهتمام بشانه او لرعاية السجع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان
ما لم يعلم قال قوله من البيان بيان لقوله ما لم يعلم قدم عليه رعاية للسجع واجيب
بان الكلام في مثل هذه المواضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم
في حكم التاخير مثل قوله تعالى حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق اي بالسلاسل
والاغلال فاما منا بعد واما فداء نقوله فاما منا بعد واما فداء وقع تفصيلا لامر
مضمون جملة مقدمة لان قوله فشدوا الوثاق جملة مقدمة وامر مضمر تاخر
واثر شد الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل او الاسترقاق او من او الفداء
فوجب حذف قبلها اي فاما تمنون منا واما تفدون فداء والفداء مصدر الفادي من فدى

يقدر من قبل الكتاب وانما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لسد الجملة المنعقدة
مسد المحذوف لما سبناه من حيث انه تفصيل لاجزء مضمونها ومنها اي ومن
تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع فيه المصدر للتشبيه اي لاجل تشبيه شيء
بذلك المصدر والتشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى وفيه احتراز عن نحو
مررت به فاذا له صوتُ صوتِ حمارٍ فان الصوت انما ليس للتشبيه بل هو
بدل من الاول علاجاً حال اي حال كون ذلك المصدر دال على الحدث
كالنعل وفيه احتراز عن نحو مررت به فاذا له زهدُ زهدِ الفقهاء وعلمُ علمِ الفقهاء
فالواجب فيه الرفع لفقدان المعالجة الدالة على الحدوث لان الزهد والعلم عدمي
فلا يدلان على الحدوث بعد جملة ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو صوت زيد صوتُ حمار
مصدر وقع للتشبيه والا على الحدوث لكنه ليس بعد جملة مشتملة صفة جملة على اسم
متعلق مشتملة بمحذوف صفة اسم اي مشتملة على اسم كائن بمعنى فيه احتراز عن نحو
مررت بزيد فاذا له صوتٌ صفة حمارٍ فان الصفة ليس بمعنى الصوت وصاحبه
عطف على اسم اي ومشتملة على صاحب ذلك المصدر وهو الذي صدر منه ذلك المصدر
وفيه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوتُ حمارٍ لعدم اشتمال الجملة
على صاحب المصدر وهو الذي قام به المصدر فالواجب فيه الرفع على الوصف
او على البدل نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار قوله صوت حمار مصدر وقع
للتشبيه علاجا بعد جملة وهي قوله له صوت مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة

و مشتملة على صاحب الصوت وهو الذي صدر منه الصوت وهو الضمير في له
لانه راجع الى الشخص الذي منه الصوت فوجب حذف فعله اي يصوت صوت حمار
بمعنى يصوت صوتا مثل صوت الحمار وصراخ عطف على الصوت الاول اي فاذا له
صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى بمعنى يصرخ صراخا مثل صراخ الثكلى الصراخ
هو الصوت والثكلى بالضم المرأة التي مات ولدها وانما اوردنا المثالين لان
المصدر الاول مضاف الى النكرة وانما الى المعرفة وهنا اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع وقع فيه المصدر حال كون ذلك المصدر مضمون جملة لا تحتمل
غيره الجملة صفة جملة اي لا تحتمل تلك الجملة غير ذلك المصدر او غير ذلك
المضمون فيه احتراز عما سيأتي في الضابطة الآتية بقوله اي كقولك علي الف درهم
اعترافا فالف درهم بدل او على تقدير هو على الخبر او على العكس واعترافا صدر
وقع مضمون جملة وهي قوله علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا تحتمل
سواه فوجب حذف فعله اي اعترفت به علي الف اعترافا والاعتراف اقرار
بالشيء عن معرفة وفي بعض النسخ وقع عرفا مكان اعترافا وهو اسم من الاعتراف
وهو ينصب المصادر ويسمى هذه المصادر تؤكيدا اي تقرير الانه لا تحتمل
غير الاول المصدر والجملة وانما ما وقع مضمون جملة اي من تلك المواضع موضع وقع
المصدر فيه حال كونه مضمون جملة لها تحتمل غيره الجملة صفة جملة اي لتلك جملة تحتمل
غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون مثل زيد قائم حقا مصدر وقع مضمون جملة

وب قوله زيد قائم لانه مضمونه الصدق والحق وبها يحتمل غيره وهو الكذب والباطل
فوجب حذف فعله اى احق هذا الكلام وهذا الخبر حقا اى صدقا وليتمحض هذا المصدر
توكيدا لغيره اى لتقرير لغيره اللام هنا للتعليل دون العلة واضافه محذوف اى
توكيد المجلة لدفع غيره وهو الكذب والباطل او لاجل احتمال غيره بخلاف اللام
فى قوله لنفسه فانه صلة التوكيد ويمكن ان يكون اللام ايضا للعلة لان قوله زيد قائم
حقا محكم فزيد قام محتمل والمحكم لغاية المحتمل وصفا وان اتحدا مرادا فيكون المعنى
وليسمى توكيدا لما غايره وصفا وبنهما ما وقع منتى اى ومن تلك المواضع موضع
وقع المصدر فيه حال كونه دالا على التكرير والتكثير مثل لبيك اى الب لطاعتك
البابا بعد الباب اى اقيم لطاعتك اقامة بعد اقامة اى مرة بعد اخرى اى مرارا
وسعديك اى اسعدك الله اسعادا بعد اسعاد اى اعينك اعانة بعد اعانة
والصادر فى هذا الباب سماعية وان كان الحذف قياسا لانه مبنى على الكثرة
ثم لما فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع فى بحث المفعول به فقال المفعول به
المجار والمجرور فى الاصل مفعول ما لم يسم فاعله لقول المفعول لان معناه الذى فعل به
وصار الآن خبر الاسم المصطلح عليه والضمير المجرور عائد الى اللام الموصول فى صفول
وكذا المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه بل اسم ما وقع عليه فعل الفاعل فلم يذكر
الاسم هنا اكتفاء بما سبق فان قيل يخرج من هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو خلق الله
العالم وما ضربت زيدا فان العالم وزيدا كل منهما مفعول به ولم يقع عليه فعل الفاعل

قبل المراد بالوقوع عليه حقيقته او عبارته بان جعلت عبارته كعبارته مايقع
فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم وزيدا وان لم يكن فيهما حقيقة
الوقوع الا انه جعلت العبارة في التقدير كان الفعل وقع عليهما كذا قيل
وفيه نظر لان هذا مسلم في خلق الله العالم لا في ما ضربت زيدا فانه عبارة
عن عدم الوقوع لا عبارة الوقوع وانما عبارة الوقوع ضربت زيدا واجيب
بان لا نسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع في الاصطلاح كما ان ضربت زيدا
عبارة العدم وقف الاصطلاح فافهم وقيل ان معنى قولهم ما وقع عليه الفعل
ما تعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفيا كان او اثباتا فلا يخرج ذلك فان
العالم وزيدا ما تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما فان قيل ذلك ذكر الوقوع
وارادة التعلق حقيقة ام مجازا لا سبيل الى الاول لعدم الوقوع
ولا الى الثاني لعدم الاتصال بينهما قيل وقوع الفعل على الشيء في عرف النحاة
عبارة عن تعلقه به بحيث لا يتصور الا به فيكون ارادة التعلق من الوقوع
حقيقة عرفية فلا يلزم دعوى الوضع وبيان الاتصال او يقال الوقوع عليه كناية
عن التعلق لكن التعلق لازما للوقوع فذكر الملزوم وارادة اللازم فان
قيل ان اريد بالوقوع التعلق يخرج من نحو زيدا في ضربت زيدا حيث لا يتوقف عليه
تصور الضرب بل يتوقف على شخص ما يعلم للمفروضية قيل انه مما يتوقف عليه
تصور الضرب على الجملة وان لم يتوقف بالتعين فان قيل يدخل في نحو ضربت مفعول

الزمانی لان الزمان ما یتعلق به الفعل بحیث لا یفعل الا به فیلزم
لوجود الفعل دون تصور ماهیته فیتوقف علیه وجود الفعل لازما کان او متعدیا
لانتقل ماهیته بخلاف المفعول به فانه ما توقف علیه تصور ماهیة الفعل المتعدی
کضربت زیدا فان الضرب یستعمل آلة التادیب فی محل قابل الالام
وهو کما لا یتصور بدون من یستعمل تلک الآلة کذلک لا یتصور بدون ذکر محل
او بقال انه یجزم بقید الجنیة و تعامل ان یقول لانه قد یقع فی قوله الفاعل الا
فانها ملحوظة فی جمیع الحدود لا سیما الحد و الشیء قد یکون المعنی بما ذکر یکیف وقع
علیه فعل الفاعل و المفعول فیه الزمانی لم یذکر بهذه الجنیة و تعامل ان یقول
لانه قد فی قوله الفاعل و لو قال ما وقع علیه الفعل لکان اخصر الا ان تعامل
التصریح فی مقام التعریف اثبت نحو ضربت زیدا فالمفعول به لما فرغ
عن تعریف المفعول به شرع فی بیان احکامه فقال و قد یتقدم علی الفعل
ای و قد یتقدم المفعول به علی الفعل العامل فیه لانه معمول قوی تعلقه بعامله
یتعلق به تعلقه ما آخر متاخرا الا ان یمنع مانع کوقوعه فی حیز ان و غیر ذلک
و انما خص الفعل لاصالته و الا کان التقدم لا یختص بالفعل بل یکون فی غیره
من العوامل ما لم یمنع مانع آخر او بالفعل العامل او فی الکلام حذف بعطوف
ای علی الفعل و غیره من عوامل مثل زیدا ضربت و بشرا مررت ثم لما فرغ من
بعض احکام المفعول به شرع فی بیان حکم آخر فقال و قد یحذف الفعل الناصب

المفعول لقيام قرينة اى وقت حصول قرينة دالة على الحذف و تعيين المحذوف
جوازا اى حذفا جائزا كقولك زيدا لمن قال من يضرب و المجرور صفة زيدا اى زيدا
المضروب لمن قال من اضرب مفعول قال تقديره اضرب زيدا فحذف الفعل
بقرينة السؤال و وجوبا عطف على قوله جوازا اى حذف الفعل حذفا
واجبا في اربعة ابواب و في بعض النسخ في اربعة مواضع دون ابواب
و في الحصر على الاربعة نظر لتخلف وجوب الحذف في المنصوب على الاغراء بتقدير
الزم و احفظ نحو انتك و الحج و الصلوة و كذا في المنصوب على الحرم او الذم
او الترحم بتقدير اعني نحو الحمد لله الحميد و انا في زيد الفاسق و صورت بالمكين
الاول سماعي ابتداء و خبر الباب الاول سماعي اى مقصور على السماع
و انما قدم السماع على القياسي لانه اقل منه مثل قول العرب امرا و نفسه
اى اترك امرا مع نفسه كل امرئ مع نفسه و مثل قوله تعالى انتهوا خيرا لكم
اى انتهوا يكن الانتهاء خيرا لكم عن التثليث اى عن قولكم ان الله ثالث ثلثة
و اقصدوا خيرا لكم و هو التوحيد و قال الفراء هو صفة مصدر محذوف اى انتهاء
خيرا لكم و فيه نظر لانه غير مطرد في نحو قولهم انتهوا امرا قاصدا لان قوله امرا لا يحتمل
ان يكون صفة لانه اسم جنس فتعين انه مفعول به لفعل محذوف اى ائتوا
عن الافراط و التفريط اى من الغلو و التقصير و اقصدوا امرا قاصدا اى متوسطا
بين الافراط و التفريط و قال الكسائي هو خبر لكن المحذوف اى انتهوا عن التثليث

یکمن الانتصار خیرا لکم و فیه ایضا نظر لان حذف کان بلا حرف شرط شاذ
فلا یحمل علیه مع امکان توجیه القیاسی و انما اخره النظر و الامکان عظم القدر
و نفس لانه لیت سهلا من وجه و هین من وجه یمکن بعده و علی ما بنا
من الاختلاف و مثل قول العرب اهلا و سهلا ای اتیت اهلا لا اجانب و وطئت
سهلا من البلاد لا حزنا بالحزن بفتح الحاء و سکون الزاء المکان الخشن و یطلب
به الکلام بقوله اخر وزر و یهضب للزائر لیطیب قلبه و اصابه الانس من جهته یعنی انا
من اهلک و اتیت اهلک لا الاجانب و منزلی لک سهل لا متوحش علیکم فی منزلی
ثم لا فرغ عن السامی شرع فی القیاسی فقال الثانی ای الباب الثانی من الابواب
الاربعة التی یکب فیها حذف الفعل الناصب للمفعول به ضمادی و انما وجب حذف
الفعل لان حرف النداء نائب منابه فلو ذکر الفعل یلزم الجمع بین النائب و المنوب
و هو ای ضمادی مطلوب اقامه مفعول ما لم یسم فاعله لقوله مطلوب ای هو الاسم
الذی یطلب احضار ذلک الاسم بحرف منطوق به مطلوب ای بواسطة حرف من حروف
النداء و هی خمسة و هی یا و ایا و هیا و ای و الهمزة و قوله نائب صفة و قوله منابه ظرف
و انما حذف فی فیه مع انه لیس من الجهات الستة لکونه جاریا مجری لفظ المکان
لکونه ذا لم فیه معنی الاستقرار ای بواسطة حرف قائم مقام لفظ ادعو او انادی
و فیه احتراز عن اطلب و اقبل زیدا و انادی زیدا او ادعوک و نحو ذلک فانه و ان کان
مطلوب الاقبال لکن لا بواسطة حرف نائب منابه ادعو فان قیل یخرج من هذا قولنا

یا اللہ فانہ منادی ولا یصدق علیہ کونہ مطلوب الاقبال قیل انہ مطلوب الاقبال
حکما لکونہ مطلوب الاجابۃ فیکون منادی بہذا الاعتبار وقیل ان منادی تعالی
استعارۃ تخییلیۃ وطلب الاقبال منہ ادعائی کالشباب والہیئۃ فی قول الشاعر
واذا الہیئۃ انتسبت اظفارک ... الحقت الف تمیمۃ لا تنفع ... وفیہ نظر
لانہ یستلزم تشبیہ اللہ الخ بما یکون مطلوب الاقبال لا یعرف ان استعارۃ التخییلیۃ
لا تنفک عن الاستعارۃ المکنی عنہا فیلزم تشبیہ اللہ الخ اولا بما یکون مطلوب
الاقبال ثم انبات اللہ لہ علی سبیل التخییل فان یخرج من ہذا الحد نحو یا زید
لا تقبل فانہ منہی عن الاقبال لا مطلوبہ وکذا نحو یا جبال ویا سماء ویا ارض
ویا للماء ویا للدواہی ونحو قول احدہم انا نفتح لحاجبہ ویا فلان وغیر ذلک
مما لا یتصور طلب اقبالہ قیل فی الجواب عن الاول بانہ مطلوب الاقبال
بالاسم الذی ونہی عن الاقبال بعد توجہہ فاختلف الجہتان او اقبال مطلوب
الاقبال حکما لکونہ مسئول الاجابۃ کما قیل فی یا اللہ وعن الثانی بانہ باعتبار
بالکنایۃ حیث شبہت ہذہ الاشیاء بما یکون مطلوب الاقبال وندائہا استعارۃ
تخییلیۃ وطلب الاقبال فیہا ادعائی قولہ لفظا او تقدیرا تفصیل لمنادی او لحرف
وہو الاظہر اذ ذلک لحرف اما ان یکون ملفوظا مثل قولہ یا او وا او مقدرا
مثل قولہ تعالی یوسف اعرض عن ہذا الخ فارغ عن بیان حقیقۃ منادی شروع فی بیان حکمہ
فقال وہی اسماء ذوات وجوبا علی ما مر فیہ قبل الندا ای حالۃ الاعراب حرکۃ او حرف

اى يبنى على الضم الكان رفعه قبل النداء بالضمة وعلى الالف الكان رفعه بالالف
وعلى الواو ان كان رفعه بالواو فان قيل الضمير فى يرفع به عائد الى المنادى
فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف وانت تعلم ان
المنادى لا يرفع بحال قبل انا نسند الى الجار والمجرور اعنى به فلا ضمير فيه فيكون
المعنى ويبنى على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان قيل يمكن ان
يكون فيه ضمير عائد الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع الاسم
قبل النداء من حركة او حرف قيل انه يمكن لكنه بعيد لان الضمير فى قوله ويبنى عائد
الى المنادى فلو كان الضمير فى يرفع عائدا الى الاسم لزم انتشار الضمير وهو قبيح
فالصواب ما ذكرنا انه مسند الى به ولا ضمير فيه اى يبنى ما يقع به الرفع من حركة
او حرف ان كان المنادى مفردا كما ليس فيه اضافة ولا شبيه بالاضافة وقيد
احترز عن المضاف وما هو فى معناه وشبيه المضاف وخرج بقيد المفرد او خبر آخر لكان لانهم انعقدوا على الحكم
بالتعريف بعد التنكير وقيد احترز عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين واراد بالمعرفة ما
من ان يكون معرفة قبل النداء او بعده وبنى الدور والمتاعين للمبنى بالضم ليكون
مثل يا زيد مثال المعرفة قبل النداء وحينئذ مثال المعرفة بعد النداء اذا قصد به
الرجل المعين ويا زيدان مثال المبنى بالالف ويا زيدون مثال المبنى بالواو فالالف
والواو نيابة للاعراب بل المجرد للتثنية والجمع فان قيل العلم اذا ثنى وجمع لزم
فيه اللام فكيف يقع يا زيدان ويا زيدون بلا لام قيل انما يقع ذلك لقيام ما انضم اللام

وکونها فی حکمها فی افادة التعریف ولو استعمل مع اللام لم یلزم اجتماع
التعریف وهو محذور جدًا وانما بنی منادی المفرد المعرفة لشبهه بالکاف اذ هو
فی وقوعه موقعها وانما بنی کاف اذا وهو اسم لشبهه بالکاف اذا کاسم
حرف بنی الاصل لاحظ له من الاعراب لفقده المخالفة الموجبة للاعراب الا اذا
کان علما موصوفا بابن مضافا الی علم فحینئذ یجوز فتحه کما سیجیء ویجوز تنوین منادی
المعرفة المفرد نحو سلام الله یا مطرًا علیها وعلیک لیس علیک یا مطر السلام
حیث نون المطر الاول وهو قبیح والمطر اسم رجل والضمیر فی علیها راجع الی امرأة المطر
وبک جمعًا ثم لما فرغ عن بیان منادی شرع فی بیان ما یعترض علیه ویغیر به فقال
ویخفض منادی بلام الاستغاثة او التعجب او التهدید نحو یا للماء للخصب
ویمکن ان یحمل الکلام علی حذف المضاف ای نحو یا لام الاستغاثة ای یا لام یدخل
منادی وقت الاستغاثة مثل یا لزید ووقت التعجب نحو یا لله ووقت
التهدید نحو یا لبکرًا لأفتلنک وانما اعرب منادی بعد دخول اللام مع کونه مفردا معرفة
لخروجه عن ما یشبه الحرف لغوة جهة الاسم بدخول لام الجار ولان یا مدار شبه
منادی بالحرف وبدخول اللام صار منادی بعیدًا عن مدار الشبه وهو یاء ومنادی
یخرج عن الافراد بالترکیب مع اللام وفی کل نظر اما الاول فلان دخول
الجار لا یخرج الاسم عن ما یشبه الفعل وبهذا کان الاسم غیر منصرف نحو
عمر ت باحمد فکیف یخرجه عن ما یشبه الحرف فلو قویت جهة الاسمیة بدخول الجار

لخرج عن تاثير شبه الفعل والحرف جميعاً لان البناء وعدم الصرف
كلاهما خلاف الاصل فالقول بخروجه عن شبه الحرف به خول الجار
دون شبه الفعل نحكم مخفض على ان اللام الجارة كثيرا ما تدخل على الاسم
الجنبي ولم يصرح به خوانها كقولك هذا الحال لخمسة عشر رجلاً وليس لا
الرجل واما الثاني فلان لام الاستغاثة قد تدخل على كاف الخطاب كقولك
يوم نادى استغاث نحو يا لك لزيد فعلم ان المنادى المستغاث المنظر
قائم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرورته بعيداً عن مدار الشبه
به خول اللام واما الثالث فلان المفرد وهما بمقابلة المضاف والمضارع له
وبالزيد بعده الغاية فلا يخرج المنادى عن الافراد بالتركيب مع اللام
على ان التركيب مع الجار غير معتبر حيث جاز الفصل بينه وبين المجرور بالحرف
الزائد في السعة بخلاف التركيب بين المضاف والمضاف اليه

الفصل

وقيل اما العرب المنادى بعد خول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن افادة
وان كان زيداً وقيه الغاية فلانه انما يمكن افادة في الجزيات دون الجنسيات
كقولك انا بعت جملك من قبل ومن بعد واما فتحت اللام الجارة لتلا يجتمع الكسرة اذا
دخلت على الاسم الظاهر لان واقع موقع كاف الخطاب واللام انما دخلت على الضمير كانت
مفتوحة نحو لك وله فكذا اذا دخلت على ما هو واقع موقعه ولذا بقيت على الكسر
اللام الجارة الثانية نحو يا لزيد لعمرو يا لله للمسلمين وانما اختصت اللام من بين الحروف

للاستغاثة والنصب لان المستغاث مخصوص من بين المنادى بالدعاء وكذا المنصوب
مخصوص بالاستغاثة لفرابته ثم نبه على اللام متعلق بادعو وجاز ذلك في المعدى بغير
حرف لكنها لما تزاد الا في موضع الاستغاثة او التعجب او التهديد سماعا وفتح
ما قبل الالحاق الفها اى الف الاستغاثة بموافقة الالف مثل يا زيداه وكذا
بضم ويكسر واو الاستغاثة ويائها الا حقيقين لدى اللبس كما في المندوب نحو يا منصورُ
في مسمى بمنصور ويا بِمنكبِهِ في مسمى بمنكبه واللام فيهما اى حين اذا دخلت الالف تحرزا
عن الجمع بين العوض والمعوض عنه لان اللام عوض عن الالف كذا روى عن الخليل وانما قدم
بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب وطلب الاختصار
بالتعميم في قوله وينصب ما سواها اى ما سوى المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاث
سواء كان مع لام الاستغاثة او مع الفها كما في سرور وبرد عليه المنادى المتعجب منه
والمهدد فانها سوى المفرد المعرفة والمستغاث وليسا بمنصوبين فالاولى ان يقال
ان النصب خاص بالمفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه اللام للاستغاثة ونحو كالف
الاستغاثة فظاهر والمنادى المتعجب منه والمهدد وما سواهما من النكرة وموصوفة او غير موصوفة
والمضاف والمضارع له مثل يا عبد الله نظير المضاف ويا طالعا جبلا نظير المضارع المضاف
والمراد بالمضارع المضاف كل اسم غير مضاف تعلق به شيء مما من تمام معناه اما متعلق
الاول كالمثال المذكور او تابع ممن هو تابع وانما معطوف عليه على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه
اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين علما اولا واما صفة لما هي صفة او ظرف نحو يا حافظا

لا ينبغي وبا شاعراً لأنك عرّ اليوم مثله والا بانخفة من ذات عرق فان كلا
من ذلك مفاتيح للمضاف بخلاف الموصوف بصفة هي مفردة فانه نكرة
ليس بمفاتيح للمضاف نحو يا رجلا عالما فان قيل ما الفرق بين الموصوف
بصفة هي جملة مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف في كون الاول
نكرة والثاني معرفة مفاتيح للمضاف مع ان كلا منهما موصوف بصفة
قيل الفرق ان المنادى في نحو يا رجلا عالما هو الموصوف بقطع النظر عن الوصف
ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام المنادى فلا يحصل التعيين
ولا يفيد التعريف بخلاف المنكرة الموصوف بالجملة او الظرف فان المنادى فيها
هو الموصوف بالوصف المذكورة الوصف فيها سابق على النداء وذكر النداء كذلك
من تمام المنادى لا وصف فيحصل التعيين ويفيد التعريف فاعرف فانه فرق
دقيق فان قيل لم يهم الفاعل على الفعل بدون الاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة
فكيف عمل قوله جبلا بدون الاعتماد قيل المعتمد لا يلزم ان يكون ملفوظا بل يكون
ملفوظا يكون مقدرا وهنا مقدر تقديره يا رجلا طالعا جبلا ويا نساء طالعا جبلا
كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا يدخل في باب يا رجلا عالما وذلك معرفة بدليل
تعريف صفته عن غيرك التي يقال يا طالعا جبلان التعريف بخلاف يا رجلا عالما
فانه نكرة بدليل امتناع تعريف صفته لا يقال يا رجلان الصالح ويمكن ان يقال
انه معتمد على موصوف معرفة تقديرا بدليل يوصف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا

فحذف اي للاختصار ثم حذف اللام ليلي بحتج التاء التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا
للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا امثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم
يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد و يا رجلا غير معين اشارة الى المجرور وحال
قوله يا رجلا اي يا رجلا كونه مقولا لرجل غير معين كما في قول الاعلم هذا امثال النكرة
وانما اخر امثال النكرة عن مثال المضاف والمضارع له لان النكرة خرجت عن صدر
المعرفة بقيد التعريف اخر بخلاف المضارع له والمضاف فانهما خرجا عنه بقيد الاول
فتقدم ثم لما فرغ عن بحث المنادى شرع في بحث توابعه فقال وتوابع المنادى التي
اخرازعن توابع المنادى المعرب فانها اذا كانت غير البدل والمعطوف بغير في اللام
فهي لا تكون الا منصوبة كالتوابع المضاف والنكرة او مجرورة كتوابع المنادى المستغاث
باللام واراد بالمنادى المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح لا مرفوع توابعه
وغيرهم لانها صفة لازمة المرفوع لا يتنصب كما سيجئ وقوله المفردة مرفوع على انه
صفة لقوله توابع واراد بالمفردة المفردة من كلوجه وقيد اخرازعن التوابع المضافة
والمضارعة لها وقوله من التاكيد صفة توابع اي التوابع الكائنة من التاكيد واراد
بالتاكيد التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الغالب حكم الاول اعرابا
وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا كقول الشاعر

انا سيف العشيرة فاعرفوني ... حميدا قد تذريت السناما

فانا مبتدا سيف خبره وهو غير غالب ويحتمل ان يكون انا منادى حذف حرف النداء
رفعا ونصبا كما هو غير الغالب وذلك اطلق التاكيد ولم يقيد بالمعنوي فقال

مذهب

من التاكيد المعنوي

من التأكيد و النعت و عطف البيان و المعطوف بالحرف الممتنع مجرور على لفظه
سببية لقوله المعطوف بالحرف و فاعل قوله دخول ياعليه اى المعطوف بالحرف
الذى يمتنع دخول يا على ذلك المعطوف و هو المعطوف باللام و قيد احترازى عن
المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه و هو المعطوف نحو يا زيد و عمرو من المعطوفا
فان حكمه و حكم البدل حكم المنادى المستقل كما سيجئ و توضيح خبر لقوله توابع المنادى
اى توضيح تلك التوابع حملا على لفظه اى لفظ المنادى لشبهه ضمنا بالمرفوع فى العروض
و الاطراد اما الاطراد فلانه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما يقال كل
فاعل مرفوع و اما العروض فلان ضمة المنادى غير مشبهة بدخول يا عليه مثل عروض
الرفع فى الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لابد من رافع و ههنا اى شئ
قيل رافعه يا لانا لما شبهت ضمة المنادى بالرفع فى العروض و الاطراد شبه بجوب الضمة
بالرافع فى كون اثر كل عارضا مطردا و لم يظهر اثر هذه الشبه فى المنادى لمكان البناء
فظهر فى التوابع لاحتياجه الى اظهر و ينصب تلك التوابع حملا على محل اى محل
المنادى كان محل النصب على المفعولية فان قيل انهم يشترطون فى صفة اسم لا التى
لنفى الجنس لبناء موصوفها نحو لا رجل ظريف فلم يبن صفة المنادى لبناء قيل العلة
فى بناء الصفة فى لا رجل ظريف انتزاع الصفة و الموصوف و لا كذلك صفة
المنادى لامكان الفصل بلام التعريف و لان وجه البناء فى لا رجل ظريف
كون الصفة كالمنفية من حيث المعنى و لا كذلك صفة المنادى لعدم توجه

الندا او ایها فافترقا و نظیر العطف مثل یا زید العاقل بالرفع و یا زید العاقل بالنصب
و نظیر التاکید یا تیم اجمعون و اجمعین و نظیر عطف البیان یا غلام بشرٌ و بشرًا
و نظیر المعطوف بالحرف الممتنع دخول یا علیه نحو یا زید و الحارث و انما اقتصر
علی النظیر الواحد للاختصار و انما ذکر نظیر العطف من بین التوابع ردا القول من قال
ان المنادی لما قام مقام الضمیر و الضمیر لا یوصف فکذا المنادی و لما لا یوصف فرخم العطف
عنده علی انه خبر مبتدا محذوف و نصبه بتقدیر اعنی و الصحیح جواز وصفه لانه وان
وقع موقع الضمیر لکنه ما خرج عن کونه ظاهرا فمن ثم جاز الوجهان فی توابع المنادی
شرع فی بیان الاختلاف الواقع فی اختیار احد الوجهین فی واحد منها و المعطوف
بالحرف الممتنع دخول یا علیه فقال و اختلفوا ای احد اساتذة سیبویه فی المعطوف احد کورای
المعطوف بالحرف الممتنع دخول یا علیه یختار الرفع و الجملة خبر قوله الخلیل ای یقول
باولویة الرفع و انما یختار الرفع لانه منادی نائ معنی لانه انما مطلوب اقباله بحرف
نائب منابه ادعو لان الواو قامت مقام یا لانه یقتضی الاشتراک بین المعطوف
و المعطوف علیه فکانه باشره یا فیختار فیه حرکة ما ینبغی انر یا تنبیها علی انه منادی نائ
معنی و لم یبن لان اللام تمنع دخول یا علیه صریحا و ابو عمرو بن علی ینختار النصب لان
ذا اللام لا یباشره یا حقیقة فامتنع فیه حرکة انر یا فیختار فیه حرکة تلک انر ادعو
لا انر یا و ابو العباس المبرد یقول الکلام المعطوف الذی یمتنع دخول یا علیه کالحسن
فی جواز نزع اللام منه و قیل فی کونه تابعا علی الاول دون انه منادی نحو الفتح یدخل علی الف

دون الاول فا

دون الاول فكالخليل خبر مبتدا محذوف اى فهو كالخليل فى اختيار الرفع
الجملة جزاء الشرط والشرطية خبر لقوله وابو العباس وانما اختار الرفع فى مثل
احسن لان اللام لو كانت فى معرض التنزيع لم يفيد بها او لان اللام فى العلم لا تعنى
بها فلا يفيد بوجودها والا كابى عمرو اى وان لم يكن المعطوف المذكور كالحسن بان
لم يجز نزع اللام منه او بان لم يكن علماً واللام فيه مثل ابى عمرو فى اختيار النصب
وسياقة هذه الاعلام من لطائف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن التوابع المفردة
شرع فى بحث التوابع المضافة فقال واضافة منصب اى توابع المنادى المضافة
اضافة معنوية تنصب لانها لو وقعت منادى لا يجوز فيها الا النصب فكذا اذا كانت
تابعة لان التوابع لا يكون من جنسها يقول فى الصفة يا زيد صاحب الفرس
يا بشر ذا الجمة بالضم الشعر الذى يكون اسفل من الاذن وفى التاكيد يا خالد نفسه
وفى عطف البيان يا غلام ابا عبد الله وفى المعطوف بالحرف يا بكر وعمرا وانما
قيدنا الاضافة بالاضافة المعنوية احترازا عن اللفظية فان حكمها وحكم التوابع المضافة
اللفظية حكم المفرد على ما تحقق من ان اللفظية فى حكم الانفصال والتوابع المضافة
اللفظية مفردة حقيقة وصورة فيقول يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب
وكذا تقول يا خيرا من زيد بالرفع والنصب قال ان عربا صاح يا ذا الضابط العصبى
فان اسم الاشارة هو ذا منادى مفرد معرفة والضابط مرفوع على انه صفة ذا وان
كان مضافا فان الاضافة اللفظية فى حكم الانفصال والتقدير يا زيد ذا الضابط عصبه

التنزيع

والنافرس النفر بالضم وهو الهزال يقع على الناقة والجمل والعبيس بالفتح الناقة الصلبة
اى الشديدة فان قيل ما الم اجبروا فى الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية والمضاف
للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت منادى حتى اوجبوا فيها النصب وحكم المفرد اذا
وقعت نائبة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قيل الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية
اللفظية مضافة صورة ومفردة حكما والمضارعة للمضاف مضافة حكما ومفردة حقيقة
وصورة فعملوا بالاعتبارين فى الحالين وعليك ان تحفظ وجه عدم العكس فى كل
منها والبدل من المنادى المبنى والمعطوف على المنادى المبنى غير ما ذكر صفة المعطوف
او بدل منه اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل اى غير ممنوع دخول ياء عليه بان
لم يكن ذا لام الجنس كلمة اى حكم كل واحد منها حكم المنادى المستقل اعرابا وبناء
فقوله والبدل مبتدأ وحكمه مبتدأ ثان وقوله حكم المستقل خبر المبتدأ الثانى والجملة
الاسمية خبر المبتدأ الاول وما عطف عليه وقوله مطلقا ظرف زمان مطلقا
سواء كانا مفردين او مضافين او مضافين للمضاف او نكرتين او مختلفين كونهما
فى حكم تكرير العامل نقول فى البدل يا زيد زيد ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا
ويا زيد ورجلا صالحا وفى المعطوف يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا
ويا زيد ورجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين المعطوف على المنادى المبنى وبين المعطوف
على الاسم لا المبنى فى ان الاول يجب فيه البناء وان الثانى لا يجوز فيه البناء بل وجب
الاعراب رفعا ونصبا مثل لا اب وابن وابنا قيل جوابه يأتى فى موضعه ان شاء الله تعالى

ثم لما فرغ عن بحث التوابع التي واقفت المبنوع شرع في بحث التوابع التي واقفها
المبنوع فقال وامنادى المفرد العلم الموصوف بابن اى بلفظ ابن وموننه بوانثه
حال كون ذلك ابن مضافا الى علم اخر مختارا فتحه اى فتح المنادى الذى هو العلم
المذكور بموافقة حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة استعمال العلم وطول الكلام
ولاسقطوا الف ابن وموننه خطا نقول يا زيد بن عمرو يا هند بنت بشر وفى قوله
مختارا فتحه اشارة الى جواز البناء على الضم وانما قيد بقوله العلم احترازا عن نحو
يا زيد ابن اخينا ويا هند ابنة عمنا فانه يبقى على الضم ولا يسقط الف ابن و
موننه خطا ثم لما فرغ عن التوابع الصورية والمعنوية شرع فى بحث التوابع الصوتية
فقال واذا نودى المعرف باللام اى اذا قصد نداؤه ونظيره قوله تعالى واذا قرأت
القرآن فاستعذ بالله اى اذا اردت قراءته قيل يا ايها الرجل بتوسط اى مع
التنبيه ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا اى هذا الرجل بتوسط اى وهذا جميعا فالرجل
صفة هذا وهذا صفة اى لتمام كما سيأتى فى الابهام بل اى اوغل
فى الابهام لتناوله مفرد ومثنى ومجموع ومذكر وموننث بلفظ واحد فان قيل
اتحاد الشرط لا يتم لان الشرط كالعلم تناول نداء المعرف باللام اى معرف كان
نحو الرجل والغلام والانسان ونحو زيد وبكر وظاهر ان الجزئى لا يترتب
على الكلى حيث يلزم طرو الكلى للجزئى قيل الكلام محمول على حذف المعطوف
اى قيل يا ايها الرجل وهذا الرجل ويا ايها هذا الرجل ونحو زيد او على ان المراد

بقوله یا ایها الرجل و یا ہذا الرجل و یا ہذا الرجل ہذه الالفاظ و اللفظ اذا اراد به مجرد اللفظ
یکون علماً و اعلم بقصد تأویله بصفة اشتهر بها صاحبه نحو کل فرعون موسی ای کل جبار
قاہر عادل و نحو اللهم اغفر المسکین المطعی ای الاراجی فیکون اعنی قبل کلام و تبیط فیه ای
مع ما ء التنبیه و کلام و تبیط فیه اسم الاشارة و کلام و تبیط فیه کلا الامرین فیکون
الشرط و الجزاء کلامین فیتم الشرط و لا یلزم طرد و عکسه الکلی للجزئی و انما و تبیط ای اوسم الاشارة
تحرزا عن اجتماع آلتی التعریف صورة و ان کان فی احدهما من الفائدة ما لیس فی الاخر
فان قیل التحرز عن ذلک یحصل بتوسط احدهما فلا حاجة الی ایهام النداء فی یا ایها الرجل
قبل ایهام النداء و ان لم یکن محتاجا الیه لکن فی ایهان بهم بعد بهم و تاخیر البیان فائدة
وهی زیادة التشویق و التوجه فی البیان بزیادة التشویق و انما خص فیه و الامر موا
ای الامر موا النیابة رفع الرجل فی نحو یا ایها الرجل و یا ہذا الرجل و ان کان صفة و کان
حقها جواز الوجهین کما مر لانه مقصود بالنداء ای لان الرجل هو المقصود بالاصالة بالنداء
لا ای و اسم الاشارة علی ما سیتان لنداء الاتری انک لو حذفت الرجل بطل
النداء و لو حذفت الظریف لم یبطل فالتزموا رفعه تنبیها علی انه منادی حقیقة و ان کان
صفة لا فی صورة فان قیل فعلی ہذا یصدق علیه حد البدل دون الصفة قیل انه مقصود
و اقعا لا لفظا حیث ابرز فی اللفظ فی معرض غیر مقصود و ذکر بیت انه بیان لمعنی فی
المنبوح لا بحیث انه منادی مستقل فلا ینبت به دلیله علی ان البدل فی حکم تکریر العامل
فلو کان الرجل بدلا لزم دخول یا فی المعرف باللام حکما فظهر انه لیس ببدل و توابعه

مجرور كمعطوف على الرجل اى الزم النحويون رفع توابع الرجل مفردة كانت
او مضافة نحو يا ايها الرجل الكريم و ايها الرجل صاحب الفرس لانها اى لان
توابع الرجل توابع اسم معرب مرفوع فيكون مرفوعة كمتبوعها بخلاف بازيد
الظريف فانه توابع مبنى فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب قد يحمل
على اللفظ وقد يحمل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعاً بل يجوز
ان يكون المتبوع منصوباً و التابع منصوباً او مرفوعاً حملاً على اللفظ والمحل كما فى ان
زيداً قائم وعمرو و ان يكون المتبوع مجروراً و التابع مجروراً او منصوباً كما فى الجنى
من ضرب زيد وعمرو كما فى قوله و جدنا بين فى نجد وغوراً و غائراً او غير ذلك مما يتبع
المعرب لفظاً و محلاً قيل سنده توابع معرب لا يحمل له سوى الرفع او يقال ان
كل ما يتبع المعرب لفظاً و محلاً فالمتبوع نباك باعتبار تعدد اعرابه معربان لا معرب
واحد بخلاف توابع الرجل هنا فانها توابع معرب واحد فلا يتبع غير اعرابه او
يقال ان احدى المتعددين من الدليل محذوف اى لانها توابع معرب وتوابع
المعرب فى باب النداء لا يتبع غير اعرابه اذ لا محل له سوى ذلك الاعراب وقالوا يا الله
بقطع الهمزة خاصة بهذا جواب سوال يرد نقضاً على القاعدة المذكورة او هو من حيث
المعنى مستثنى من القاعدة المذكورة وهو الوجه و انما استثنى منها لوجهين احدهما
ان التوسط فيه ممتنع لان اياً يستلزم التعدد وهو التثنية والله تعالى عن التعدد
والتثنية وهذا الاسم مرة بحتة والله تعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز

التوسط

کما فی ذلکم الله ربی کان محمولا علی انتی طردا للباب و انما قلنا ان اللام فیه لیست
للتعریف بل صارت جزء الکلمة بالعلمیة وکانت فی الاصل عوضا عن همزة اله
فاضمحل فیه جهة التعریف بوجهین فلم یغیر بخلاف النجم فان اللام فیه وان صارت
جزء الکلمة بالعلمیة لکنه فی الاصل لیست بعوض عن شیئ و بخلاف الناس فان
اللام فیه صارت جزء الکلمة بکونها عوضا لهمزة اناس بضم الهمزة لکنه لیس بعلم
فان قیل فعلی هذا لو صار الناس علما وجب صحة ان یقال یا الناس ولیس کذلک
یجاب بدلیل قوله خاصة قیل ان علمیته لا توجب هجران اصله بالکلیة لانه بعد العلمیة
یستعمل بمعناه الاصلی ایضا وهو جائز اذا سمی استعمالا نادرا بخلاف یا الله
فان علمیته توجب هجران اصله بالکلیة فان بعد العلمیة لم یستعمل بمعناه الاصلی
وهو مطلق المعبود حقا کان او باطلا فافترقا وقوله خاصة مصدر اقیم مقام الحال
من یا الله ای حال کونه مختصا بذلک القول خصوصا ثم لما فرغ عن بحث المنادی
غیر المکرر شرع فی بحث المنادی المکرر فقال ولکن اصل الخطاب ان یکون
لمعین وقد یکون لغیر معین وناکد ذلک ای جاز ذلک او جائز ذلک فی مثل قول
جریر یا تیم تیم عدی لا ابا لکم لا یلقینکم فی سوءة عمر و ای فیا کرر فیه المنادی فی
حال الاضافة الضم فاعل جاز المقدر او مبتدا مؤخر خبره ای یجوز ذلک او جائز ذلک
الضم و النصب ای ضم الاول و نصبه اما الضم فعلی انه منادی مفرد معرفة واما
النصب فعلی انه مضاف الی معمول و تیم الثانیة تاکید لفظی و لما کان حکم الثانی

بالمبالغة والاحتمال ولا يقال فلان في بيته ولا يجوز ان يكون مثال المذكورين خبره والمحذوف
وغيره ولا يصح ان يكون قوله فيما فذكر قوله فريف له على ان الظرفية لا تتقيد
بالمذكور وغيره وانما اختار هذا المثال دون المثال المشهور حتى قال الشيخ
في المغني لا حاجة هذه الجملة جعل في الدار صفة رجل محمولة على المحل والمثال
وان صلح محلا صالحا يقبح اذا تدبرت المقصود ولكنك اذا سوى بين المثالين
ظهر قبح واذا لاحظ المعنى كان اقبح فيكون المثال المشهور قبيحا فلان موقف
خبر لا كينبغي كما قال الشيخ ويحذف كثيرا اي يحذف خبر لا حذفا كثيرا او
زمانا كثيرا بخلاف المثال الذي اختاره فان غلام معرب لا يجوز ارتفاع
صفته غلاما على المحل على الاصح وهو اختيار المصنف رح فلا يحمل قوله فريف ان يكون
صفة لقوله غلام رجل والجر محذوف بل هو صفة لمجرور محذوف وقوله بنو تميم لا ينبغون
اي لا ينبغون خبرا لا يحتمل معنيين احدهما انهم لا ينبغون خبرا اصلا اي لا لفظا ولا
تقديرا او ينبغون بمعنى لا اهل وما لا انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر
والثاني انهم لا ينبغون خبرا لفظا قائلين بوجوب الحذف فان قيل فلا يقولون تجارا
خبر امثالا رجل قائم ومثال قوله حاتم الطائي وهو من بني تميم ولا كريم من العرب
مجموع قيل انهم يجوزون امثال قولك على صفة المحل لا على محل الاسم المنفي وان
المجموع لما فرغ من حيث لا ينفي جنس شرع في بيان اسمه وهو لا المشبهتين بليس
فقال اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي المجرد لا بطريق المبالغة وفي ادخال

المنصوبات

باعتبار الحيثية اى ما فعل فاعل فعل مذكور بمعناه و قصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه
وان كان مرادفا لقصد فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه لم يقصد فيه هذه الحيثية فعل وقوع المصدر
المذكور كما ذكرت فيما مر لكنه اعتبار الحيثية يخرج من بعض القيود الاخر فخرج واضح
وباعتبار الحيثية وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد حيث لا يزيد دلالته على دلالة
عامله على النوع حيث دل على بعض انواع الفعل او العدد حيث دل على العدد نحو
جلست جلوسا لتغيير التاكيد و جلست جلسة بكسر الجيم لتغيير النوع اى جلست
نوعا من الجلوس و جلست جلسة بفتح الجيم لتغيير العدد اى جلست مرة واحدة
فالاول اى المذكور للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال بلفظه الماضية المغنية عن
الدلالة على التعدد و التثنية و الجمع يستلزمان التعدد و لان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا
ما يفيد مفهوم الفعل بخلاف اخويه اى اخوى الاول و هما الذى للنوع و العدد فان
كلا منهما يحتمل التعدد فيثنى ويجمع وقد يكون المفعول بغير لفظ اى بغير لفظ الفعل هذا عند
المصنف و الكوفيون و عند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظ فعله لك
جلوسا في نحو قعدت جلوسا منصوب بقعدت عند هما و جلست الكرسي و جلست
القرفصاء يشكل مذهب في نحو حلفت يمينا اذ لا فعل له من لفظه الا ان يقول
المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظ الا اذا لم يكن فعل من لفظه فحينئذ يكون من غير
لفظه ضرورة فلا يرد ذلك اذ ليس للمبين فعل يجري عليه فان قيل ان اريد بقوله
بغير لفظه بغير صيغته يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لتغاير صيغة و

دلالة الاسم

والتكثير مثل لبيك اي الب لعامتك ارتباطا بعد ارتباط اي اقيم لعامتك اقامة
بعد اقامة اي مرة بعد اخرى اعلى اعلى اراء وسعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد والمعنى
اسعادا اي اسعدك اسعادة بعد اسعادة والمصادر في هذه الالفاظ مبنية على حذف
الزوائد حيا سعدا ذهب على هذا بعضهم ثم لما فرغ من بيان المفعول المطلق شرع
ببيان المفعول به فقال المفعول به الجار والمجرور في محل منصوب يدل يسمى فاعله
لقول المفعول ان سمى فاعله الذي فعل به وصار بالقاف خبر الاسم المضمر عليه والضمير
المجرور عائد الى اسم المفعول في المفعول وكذا المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه
بواسطة ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم هنا اكتفاء بما سبق فان قيل يخرج
من هذا الحد بعض افراد المفعول به نحو خلق الله العالم وما ضربت زيدا فان العالم وزيدا
كل منهما مفعول به ولم يقع عليه فعل الفاعل قيل المراد بالوقوع عليه حقيقة او عبارة
بان جعلت عبارة كعبارة ما يقع عليه فعل الفاعل حقيقة فيدخل ذلك فان العالم
وزيدا وان لم يكن فيهما حقيقة الوقوع الا انه جعلت العبارة في التقدير كان الفعل
وقع عليهما كذا قيل وفيه نظر لان هذا اسلم في خلق الله العالم لا في ما ضربت زيدا
فانه عبارة عن عدم الوقوع لا عبارة الوقوع وانما عبارة الوقوع ضربت زيدا
واجيب بانا لا نسلم ذلك بل هو عبارة عن الوقوع في الاصطلاح كما ان ضرب زيد عبارة
عن الصدور في الاصطلاح فافهم وقيل ان معنى قوله ما وقع عليه الفعل ما تعلق به الفعل
بحيث لا يتصور الا به نفيا كان او اثباتا فلا يخرج ذلك فان العالم وزيدا مما تعلق

لا يختص بالفعل بل يجري في غيره من العوامل مالم يمنع مانع اوراد بالفعل العامل وفي الكلام حذف مضاف
اي على الفعل وغيره من العوامل مثل زيدا ضربت وبجرو مررت ثم شرع في بيان بعض احكام المفعول به فقال
حكم آخر فقاه قد يحذف الفعل الناصب للمفعول به لقيام قرينة اي وقت حصول قرينة دالة على الحذف
ونعني بالحذف جوازا اي حذفا جائزا كقولك زيدا لمن قال بجار والجرو رصفة زيدا اي زيدن المفعول لمن قال
من ضرب بقول قال تقديره اضرب زيدا فحذف الفعل لقرينة السوال وجوبا عطف على قوله جوازا اي حذف
الفعل حذفا واجبا في اربعة ابواب وفي بعض النسخ في اربعة مواضع دون ابواب وفي الحصر على الاربعة نظر
تحقق وجوب الحذف في المنصوب على الاغراء بتقدير الزم واحفظ نحو شانك والحج والصلوة وكذا في المنصوب
على المدح او الذم او الترحم بتقدير اعني نحو الحمد لله الحميد واما في زيدن الفاسق ومررت به المسكين الاول سماعي
مبتدا وخبره اي الباب الاول سماعي اي مقصور على السماع وانما قدم السماع على القياسي لانه اقل منه قول
العرب اغراء وثناء اي اترك اغراء مع نفسه اي اغراء وكل اغراء مع نفسه ومنه قوله تعالى انتهوا خيرا لكم
اي انتهوا يا معاشر الكفار عن الشرك اي عن قولكم ان الله ثالث ثلثة واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد وقال
اغراء موصوفة بمصدر محذوف اي انتهاء خيرا لكم وفيه نظر لانه غير معروف في نحو قولهم انتهاء اغراء فاصدا الا في قوله
اغراء الا يحتمل ان يكون صفة لانه اسم جنس فتعين انه مفعول به لفعل محذوف اي انته عن الافراط والتفريط
اي من الغلو والتقصير واقصد اغراء قاصدا اي متوسطا بين الافراط والتفريط وقال الكافي هو خبر لكن المحذوف
اي انتهوا عن التثليث يكن الانتهاء خيرا لكم وفيه ايضا نظر لان حذف كان باسم الشرط شاذ فلا يحمل عليه
مع امكان الوجه القياسي واغرب من هذا النظير وان كان عظيم القدر لانه من باب المساواة بين وجه ودون
وجه بالحمل بعد وه على ما بين الاختلاف ومثل قول العرب اهلا وسهلا اي اتيت اهلا لا اجانب

التثليث

ووطيت سهلا من الهلاد ولا عزنا الحزن بفتح الحاء وسكون الزاء المكان الخشن والصعب بذا الكلام لغيره
والمضيف يعني لغيره لتعيب قلبه واصابه الانس من جهته يعني انا من اجلك واتيت اهلك لا لاجانب منزلك
سهل لين لا مشقة عليكم في نزلي ثم انا فارغ من مهماي مترع في القياسي فقال الثاني اي الباب الثاني من
الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى وانما وجب حذف الفعل
لان حرف النداء نائب عنه فلو ذكر الفعل لزم الجمع بين النائب والمنوب وهو اي المنادى المطلوب اقبال
مفعول لم يسم فاعله لقوله للمطلوب اي وهو الاسم الذي يطلب اقباله فلك الاسم جار متعلق بالمطلوب
اي بواسطة احد من حروف النداء المختصة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة وقوله نائب صفة وقوله مناب
ظرف وانما حذف في فيه مع انه ليس من الجهات الستة لكونه جاريا مجرى لفظ المكان لكونه دائما فيه يعني
الاستقرار اي بواسطة حرف قائم مقام لفظ ادعو او انادي وفيه احتراز عن طلب اقبال زيد وانا دفي
دار عمرو ونحو ذلك فانه وان كان مطلوب الاقبال لكن لا بواسطة حرف نائب عنه ادعو فان قيل
يخرج من هذا الحد قولنا يا احد فانه منادى ولا يصدق عليه كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال
كما انه مطلوب الاجابة فيكون منادى بهذا الاعتبار وقيل ان هذا من باب الاستعارة التخييلية وطلب الاقبال
ادعاي كالمخالب للمنية في قول الشاعر ... ولا المنية تشبث اظفارها به ... لقيت الف تميمة لا تنفع
وفيه نظر لانه يستلزم تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخييلية لا تنفك عن
الاستعارة المكنى عنها فيلزم تشبيه الله تعالى او لا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل
فان قيل يخرج من هذا الحد نحو يا زيد لا تقبل فانه نهي عن الاقبال لا مطلوب وكذا نحو يا جبال ويا سماء ويا ارض
ويا الله ويا الهي ونحو قول احد للمتعانقين لصاحبه ويا فلان ونحو ذلك مما لا يقصد طلب اقباله

قيل في الجواب عن الاول بانه مطلوب الاقبال لسوء المعنى وهو عن الاقبال بعد توجه فاختلف الجهتان فهو
مقبل وهو مطلوب الاقبال حكما فكونه مسئول الاجابت كما قيل في يا الله وعن الثاني بانه من باب الاستعارة
بالكناية حيث شبهت به الاشياء بما يكون مطلوب الاقبال وهذا او استعارة تخييلية وهب الاقبال
فيها او عاى قوله لغضا او تقديرا تفصيل للمنادى لو عرف وهو الاظهر اى ذلك الحرف اما ان يكون ملفوظا
مثل قوله يا داؤد او مقدرا مثل قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا شارح في بيان حقيقة المنادى شرع في بيان حكمه
فقال وهو اى المنادى مبنيا على ما يرفع به قبل النداء اى حالت الاعراب من حركة او حرف اى مبنى على اللغم ان كان
رفعه قبل النداء بالضمة وعلى الالف ان كان رفعه بالالف وعلى الواو ان كان رفعه بالواو فان قيل الضمير في يرفع به
عائد الى المنادى فيكون المعنى وهو مبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف وانت تعلم ان المنادى لا يرفع بحال قيل
انه مسند الى الجار والمجرور الذي به فلا ضمير فيه فيكون المعنى وهو مبنى على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف
فان قيل يمكن ان يكون فيه ضمير عائد الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى وهو مبنى على ما يرفع الاسم به قبل النداء من
حركة او حرف قيل انه يمكن بعيد لان الضمير في قوله وهو مبنى عائد الى المنادى فلو كان الضمير في يرفع عائدا الى الاسم
لزم انتشار الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مسند الى به والضمير فيه اى شيء يوقع به الرفع من حركة او حرف
ان كان المنادى مفردا كما مثلنا فيه اضافة ولا شبه بالاضافة وفيه احتراز عن المضاف والمضارع له معرفة
صفة كانت او غيرها فان كان لازم التعدد او نحكما لا يتم بالجزئين وفيه احتراز عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد
بالمعرفة اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او بعده وبهذا اورد المثالين للمبني بالضم ليكون مثل يا زيد مثال المعرفة
قبل النداء ويا رجل مثال المعرفة بعد النداء اذا قصد به الرجل المعين ويا زيدان مثال المبني بالالف ويا زيدون
مثال المبني بالواو فالالف والواو فيهما ليست للاعراب بل للتثنية والجمع فان قيل اللغم اذا بني وجمع لزم فيه التقاء

فكيف يصح يا زيدان ويا زيدون بلا لام قيل انه يصح ذلك لقيام يا مقام اللام وكونها في حكمها في افادة التعريف
ولا تستعمل مع اللام بما يلزم اجتماع آلتي التعريف وهو مهجور جدا واما بين المنادى المفرد المعرفة تشبيه بالكاف
اذ هو في وقوعه موقعها واما بين كاف اوعوك وهو اسم تشبيه بالكاف ايك وهو حرف مبني لاصل لاحتياجه
الى الاعراب لفقد المعاني الموجبة للاعراب الا اذا كان ملاصقا وهو فاعل او بان مضافا الى ياء المتكلم فحينئذ يجب ويجوز
تنوين المنادى المفرد المعرفة ضرورة الشعر نحو سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام حيث نون
مطر الاول وهو قبيح والمطر اسم رجل والضمير في عليها راجع الى امرأة المطر وهي جملة ثم لما فرغ عن بيان المنادى
شرع في بيان ما يعترض عليه ويصير سببا لتغيره فقال وقد يحذف المنادى بلام الاستغاثة او التعجب او التهديد
بجعل الكلام على حذف المضاف ويمكن ان يجعل الكلام على حذف المضاف اي بحرف لام الاستغاثة اي بلام
يدخل المنادى وقت الاستغاثة نحو يا لزيد ووقت التعجب نحو يا للماء ووقت التهديد نحو يا لبكر لاقتلنك
واما اعراب المنادى بعد دخول اللام مع كونه مفردا معرفة فلخروجه عن تاثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم بدخول اللام الجار
فلان يا مع ما ادخل عليه المنادى بمنزلة حرف وبدخول اللام صار المنادى بعيدا عن مدار الشبه وهو يا وفلان المنادي
يخرج عن الافراد بالتركيب مع اللام وفي كل نظر اما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تاثير شبه الفعل ولهذا
كان الاسم غير منصرف يدخله نحو مررت باحمر فكيف يخرجه عن تاثير شبه الحرف فلقوة جهة الاسمية بدخول الجار
خرج عن تاثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل فالقول بخروجه عن
شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل لحكم نص على ان اللام الجارة تكسيرا ما تدخل على لام المبني ولم يصر معربا بقولك
كقولك هذا المال لختنه كسر وجها وهو لا الرجل واما الثاني فلان لام الاستغاثة قد تدخل على كاف المخاطب المدعى
به منادى مستغاث نحو يا لك لزيد فعلى ان المنادى المستغاث المظهر قام مقام كاف المخاطب فكيف يصح ان يقول

الفصل ٣

لصيرورته بعيدا عن مدار منسبه بدخول اللام وانما التفاوت فان المفرد وههنا بمقابلة المضاف والمضارع له
وبالزيدة هذه المناسبة فلا يخرج المنادى عن الافراد بالتركيب مع اللام على ان التركيب مع الجار غير معتبر حيث
جاز الفصل بينه وبين المجرور بالظرف المزاد في السعة بخلاف التركيب بين المضاف والمضاف اليه وقيل
انما اعرب المنادى بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن الافادة والكاف زائدة او فيه ايضا نظر
لانه انما لا يمكن الافادة في المعربات دون المبنيات بدليل انه يصح جئتك من قبل ومن بعد وانما فتحت اللام
المجاورة لما مع انها تكسر اذا دخلت على الاسم الظاهر لانها واقع موقع كاف الخطاب واللام الداخلة على المضمر
كانت مفتوحة نحو لك وله فكذا اذا دخلت على ما هو واقع موقعه ولذا ابقيت على الكسر اللام المجاورة
الغائبة نحو يا لزيد لعمرو ويا لله للمسلمين وانما اختيرت اللام من بين الحروف للاستغاثة وللتعجب لان
المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار للقرابة ثم هذه اللام متعلق
بادعو ونحوه وجاز ذلك في المتعدي بنفسه بعد الحذف لكنها لما تزاد في موضع الاستغاثة او التعجب لتقديره
سماعا وفتح المنادى للالحاق بالفها اي الف الاستغاثة بموافقة الالف مثل يا زيداه وكذا يضم
ويكسر بعد الاستغاثة وبالفها اللاحقتين لدى اللبس كما في المندوب نحو يا منهوه في المسمى بمنه ويا منكبه
في المسمى بمنك واللام مفتوح اي جبرا دخلت الالف لحرز ان الجمع بين العوض والمعوض عنه
لان اللام عوض عن الالف كذا روي عن الخليل وانما قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها
بالنسبة الى النصب وطلب الاختصار بالتعميم في قوله وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة
من كل وجه والمستغاث سواء كان مع لام الاستغاثة او مع الفها كما في شروح ويرد عليه المنادى
المتعجب منه والمعهد فانهما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وليسا بمنصوبين فالاولى ان يقال ان الضمير غائد

الى المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه اللام للاستغاثة ونحو يا لالف للاستغاثة فلا يرد المنادى
المتعجب منه والمبهم وما سواهما من النكرة موصوفة او غير موصوفة والمضاف والمضارع له مثل يا عبد الله
نظير المضاف ويا حاملا تقديرا المضارع للمضاف والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير مضاف تعلق
شيء بمؤخر تمام معناه او معمول الاول كالمثال المذكور في المتن والمعطوف عليه على ان يكون للمعطوف
مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين علما اولا وصفة هي جملة او ظرف نحو يا حاملا
ويا شاعرا الا شاعر اليوم منه والا يا نحاة من ذات عرق فان كل من ذلك مضاف بخلاف الموصوف
بصفة هي مفردة فانه نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين الموصوف بصفة
هي جملة مفردة وبين الموصوف بصفة هي جملة او ظرف في كون الاول نكرة وكون الثاني في معرفة مضارعا
للمضاف مع ان كلا منهما موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادى في نحو يا رجلا صالحا هو الموصوف بقطع
النظر عن الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام المنادى فلا يحصل التعيين ولا يفيد التعريف
بخلاف المنادى الموصوف بالجملة او الظرف فان المنادى فيهما هو الموصوف بالاوصاف المذكورة والوصف
فيهما سابق على النداء وذكر المنادى فيهما انما هو من تمام المنادى لا وصف فيحصل التعيين ويفيد التعريف فاعرف فانه
فرق دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة فكيف عمل قولهم يا رجلا
بدون الاعتماد قيل المعتمد لا يلزم ان يكون ملفوظا بل كما يكون ملفوظا يكون مقدرا وههنا مقدر تقديره
يا رجلا حاملا صالحا ويجاب ايضا كما قيل وفيه نظر لانه على هذا يدخل في باب يا رجلا صالحا وذلك
معرفة بدليل تعريف صفته عند غير المبرد في يقال يا حاملا صالحا بالتعريف بخلاف يا رجلا صالحا فانه نكرة
بدليل امتناع تعريف صفته لا يقال يا رجلان الصالح ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرفة تقديرا

بدليل

برئيس تعرف صفة والتقدير يا ايها الطائع جبلا فوقف اى للاختصار ثم حذف لام المستغاث ثم جيء بمنادى التعريف ثم
نصب طالما لكونه مضارعا للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم
يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد ويا رجلا غير معين لجاز وبجاز ورجال قوله يا رجلا اى يا رجلا كونه رجلا
رجلا غير معين كما في قولك يا لهذا المثال لنكرة واتما اخرج مثال النكرة من مثال المضاف ومضارع له لان النكرة
خرجت عن المعرفة والمعرفة بقيد التعريف المؤثر بخلاف المضارع له والمضاف فانهما خرجا عنه بقيد الافراد المتقدم
ثم لما فرغ من بحث المنادى شرع في بحث توابعه فقال وتوابع المنادى المبني احترز عن توابع المنادى المعرب
فانها اتبعت غير البدل والمعطوف غير ذي اللام فهي لا تكون الا منعوتة كالتوابع للمضاف والنكرة او مجرورة
كتوابع المنادى المستغاث باللام والمراد بالمنادى المبني غير المستغاث بالالف فانه مبني على الفتح ولا يرفع توابعه
وغير المبهم لان صفة لازمة الرفع لا تنصب كما سيجيء وقوله المفردة مرفوع على انه صفة لقوله توابع والمراد
بالمفردة المفردة من كل وجه وفيه احتراز عن التوابع المضافة والمضارعة لها وقوله من التاكيد صفة توابع ؛
اى توابع كائنة من التاكيد والمراد بالتاكيد التاكيد المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الغالب حكم
الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا كقول الشاعر [illegible] واستعار شعرن شعرا اقاتل ما لم اشعرا
وهو غير غالب ويحتمل ان يكون المختار عند الملحوظ اعرابه رفعا ونصبا كما هو غير او اغلب فلذلك اطلق التاكيد
ولم يقيده بالمعنوي فقال من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف المتبع مجرورا على انه
صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف وفاعله قوله دخول ما عليه اى المعطوف بالحرف الذي يتبع
دخول ما على ذلك المعطوف وهو المعطوف باللام وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف غير المتبع دخول ما عليه
وهو المعطوف غير بازيد وعمرو من المعطوفات فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل كما سيجيء وترفع

خبر لقوله توابع للمنادى اى ترفع تلك التوابع محلا على لفظه اى لفظ المنادى المشبه ضمه بالرفع فى
العروض والاطراد اما الاطراد فلانه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما يقال كل فاعل مرفوع
واما العروض فلان ضمة المنادى عرضية مدخول يا عليه مثل عروض الرفع فى الفاعل بدخول العامل فان قيل
الرفع لابد له من رافع وههنا اى شئ هو قيل رافعه يا لانها لما شبهت ضمة المنادى بالرفع فى العروض
والاطراد شبه بوجب الضمة بالرافع فى كون كل عارضا مطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه فى المنادى
لمكان البناء فظهر فى التوابع لما احتيج فيها الى المؤثر ونصب تلك التوابع محلا على محله اى محل المنادى
لان محله النصب على المفعولية فان قيل انهم بنوا صفة اسم لا التى لنفى الجنس لبناء موصوفها نحو لا رجل
ظريف فلم لم يبن صفة المنادى لبنائه قيل العلة فى بناء الصفة فى لا رجل ظريف امتزاج الصفة
والموصوف ولا كذلك صفة المنادى لمكان الفصل بلام التعريف ولان وجه الصفة فى لا رجل ظريف
كون الصفة هى المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه النداء اليها فافهم قاله نظير الصفة
مثل يا زيد العاقل بالرفع ويا زيد العاقل بالنصب ونظير التأكيد يا تميم اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان
يا غلام بشر وبشرا ونظير المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارث
واما افتقر للمعطى على النظير الواحد للاختصار واما ذكر نظير الصفة من بين التوابع رد القول من قال ان المنادى
لما قام مقام الضمير والضمير لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف فرفع الصفة عنده على انه خبر مبتدا محذوف
ونصبه بتقدير اعنى والصحيح جواز وصفه لانه وان وقع موقع الضمير لكنه ما خرج عن كونه ظاهرا فلم يمتنع
جواز الوجهين فى توابع المنادى شرع فى بيان الاختلاف الواقع فى اختيار احد الوجهين فى واحد منها
وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فقال وخليل بن احمد استاذ سيبويه فى المعطوف

المذكور

المذكور في المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه نحو اختار الرفع والجملة خبر قوله الخليل اي يقول بادويه
الرفع وانما يختار الرفع لانه منادى فان معنى لانه ايضا مطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لانه
لو اقامت مقام يا لانه يقتضي الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره يا فيختار فيه
حركته بنى بنى يا عليها على انه منادى فان معنى ولم بنى لان اللام تمنع دخول يا عليه صريحا وابو عمرو بن علي
يختار النصب لان ذا اللام لا يباشره يا حقيقة فامتنع فيه حركة البنى يا فيختار فيه حركة بنى اشرا وحولا اشر
وابو العباس المبرد يقول ان كان المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه كالحسن في جواز نزع اللام
منه وقبل في كونه علما ذا اللام ويدخل نحو الرجل علما على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني
دون الاول فكالخليل خبر مبتدا محذوف اي فهو كالخليل في اختيار الرفع والجملة خبر الشرطية
خبر قوله وابو العباس وانما اختار الرفع في مثل الحسن لان اللام لما كانت في عرض النزع لم يعتد بها
او لان اللام في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها والا فكابي عمرو اي وان لم يكن المعطوف المذكور
كالحسن بان لم يجز نزع اللام منه او بان لم يكن علما ذا لام فهو مثل ابي عمرو في اختيار النصب وسياتي
بقية الكلام على لطائف هذا الكتاب ثم لما فرغ من التوابع المفردة شرع في بحث التوابع المضافة فقال
والمضافة تنصب اي توابع المنادى المضافة اضافة معنوية تنصب لانها لو وقعت منادى
لا يجوز فيها الا النصب فكذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا يكون من حقها ان يقول في الصفة يا زيد
صاحب الفرس ويا بشر ذا الجمة بالضم الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وفي التاكيد يا خالد نفسه
وفي عطف البيان يا غلام ابا عبد الله وفي المعطوف بالحرف يا بكر وعبد الله وانما قيدنا المضافة
بالاضافة المعنوية احترازا عن اللفظية فان حكمها وحكم التوابع المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين

فان اللفظية في حكم الانفصال والتوابع للمضارعة للمضاف مفردة تحقيقة وصورة فيقول يا زيد الحسن الوجه
بالرفع والنصب وكذا تقول يا خيرا من زيد بالرفع والنصب قال الشاعر * يا صاح يا ذا الضامر العيس *
فان اسم الاشارة هو ذا مبني مفرد معرفة والضامر مرفوع على انه صفة ذا وان كان مضافا فان الاضافة
اللفظية في حكم الانفصال والتقدير يا زيدا ذا الضامر عيسه والضامر من الضمير بالضم وهو الهزال يقع على الناقة
والجمل والعيس بالفتح الناقة الصلبة اي الشديدة فان قيل لم اعتبرت في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية
والمضارعة للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت منادى فحق او وجب فيها النصب وحكم للمفرد اذا وقعت
نعتا حتى يجوز فيها الرفع والنصب قيل لان المضاف بالاضافة اللفظية مضاف صورة ومفرد حكما و
المضارعة للمضاف مضاف حكما ومفرد تحقيقة وصورة فعاملوا بالاعتبارين في الحالين وعليك ان تحقق
وجه عدم العكس في كل منهما والبدل من المنادى المبني والمعطوف على المنادى المبني غير ما ذكر صفة للمعطوف
او بدل منه اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل اي غير المتبع وقوله يا عليه بان لم يكن ذا لام حكمه اي
حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل اعرابا وبناء وقوله والبدل مبتدا وحكمه مبتدا ثان قوله حكم المستقل خبر
المبتدا الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدا الاول وما عطف عليه وقوله مطلقا ظرف زمان اي زمانا مضافا
سواء كانا مفردين او مضارعين او مضافين او مختلفين لكونهما في حكم تكرير العامل تقول في
البدل يا زيد زيد ويا زيد زيدا عمرا ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد وجلا صالحا وفي المعطوف يا زيد وعمرو ويا زيد زيدا عمرا
ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد وجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين المعطوف على المنادى المبني وبين المعطوف
على الاسم المبني في ان الاول يجب فيه البناء وان الثاني لا يجوز فيه البناء بل يجب الاعراب رفعا ونصبا
مثل لا اب وابنا فقيل جوابه يأتي في موضعه ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بحث التوابع التي

والنعت

وانفت للمتبوع شرع فی بحث التوابع التی واحدها المتبوع فقال و المنادی الذی ہو العلم الموصوف بابن
ای بلفظ ابن وصوفہ ہو بنتہ تعالی کون ذلک ابن مضافا الی علم اخر یختار فتحہ ای فتح المنادی الذی
ہو العلم المذکور لموافقۃ حرکۃ الابن وقصد التخفیف لکثرۃ استعمال العلم وحول الکلام ویستطرح الف ابن وصوفہ
فحذا تقول یا زید بن عمرو یا ہند بنۃ بشر وفی قولہ یختار فتحہ اشارۃ الی جواز البناء علی الضم والغاءہ بقولہ الی علم اخر
احترازا عن نحو یا زید ابن انیسا و یا ہند بنۃ بکرا فانہ یبنی علی الضم ولا یستطرح الف ابن وصوفہ حتی لم فرغ
من التوابع الصوریۃ والمعنویۃ شرع فی بحث التوابع الصوریۃ فقال واذا نودی المعرف باللام ای اذا
قصد ندائہ ونظیرہ قولہ تعالی واذا قرات القرآن فاستعذ بالہ ای اذا اردت قراءتہ قیل یا ایہا الرجل
بتوسط ای مع ما التنبیہ و یا ہذا الرجل بتوسط ہذا او یا ای ہذا الرجل بتوسط ای و ہذا جمیعا فالرجل صفۃ ہذا
و ہذا صفۃ ای لانہ رکبۃ اسم الاشارۃ لای فی الابہام بل ای ادخل فی الابہام لتناولہ للمفرد والمثنی و
المجمع والمذکر والمونث بلفظ واحد فان قیل الجملۃ الشرطیۃ لا یتم لان الشرط علی تناول ہذا المعرف باللام
ای معرف کان نحو الرجل والغلام والانسان ونحو ادخل الجزاء جزئی وظاہر ان الجزئی لا یترتب علی الکلی حیث
یلزم عروضیۃ الکلی للجزئی قیل الکلام محمول علی حذف المعطوف ای قیل یا ایہا الرجل و ہذا الرجل او یا ایہا ہذا الرجل
وفیہا او علی المجاز لان المراد بقولہ یا ایہا الرجل و یا ہذا الرجل و یا ایہا ہذا الرجل ہذہ الالفاظ والفظ اذا اریدبہ
نفس اللفظ یکون علما والعلم یصح تاویلہ بصیغۃ اشتہر بہا صاحبہ نحو لکل فرعون موسی ای لکل جبار قاہر عادیۃ
وقولہ ایہا للمطی ای لابل ای فیکون المعنی قیل کلام وسط فیہ ای مع ما التنبیہ وکلام وسط فیہ
اسم الاشارۃ وکلام وسط فیہ کلا الامرین فیکون الشرط والجزاء کلیین فیتم الشرطیۃ لانہ یلزم عروضیۃ الکلی للجزئی
وانما وسطا ای او اسم الاشارۃ تحرزا عن اجتماع آلتی التعریف صورۃ والحان فی احدہما ان الفائدۃ ما یکون

في الاخر فان قيل التحرز عن ذلك يحصل بتوسط احدهما فلا حاجة الى الجمع الثاني في يا ايها الرجل قيل
المبهم الثاني وان لم يكن محتاجا اليه لكن في اتيان مبهم بعد مبهم وتاخير البيان فائدة وهي زيادة
التشويق والتوجه في البيان بزيادة التشويق والتاخير فيه والترقوا اي الترقوا النحاة رفع الرجل
في مثل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل وان كان صفة وكان حقها جواز الوجهين كما مر لانه المقصود بالنداء
اي لان الرجل هو المقصود بالاصالة بالنداء لان اي واسم الاشارة قبل هما وسيلتان لنداء اللام ترى انك
لو حذفت الرجل بعد النداء ولو حذفت الظريف لم يخل فالترموا رفعه تنبيها على انه منادى حقيقة
وان كان صفة لاي صورة فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يصدق عليه حد البدل ودون الصفة قيل انه مقصود
واقعا لا لفظا حيث ابرز في اللفظ في معرض غير المقصود وذكر بعضهم انه بيان لمعنى في المتبوع لا بحيث
انه منادى مستقل فلا يثبت بدليته على ان البدل في حكم تكرير العامل فلو كان الرجل بدلا لزم دخول يا
في المعرف باللام حكما فظهر انه ليس ببدل وتوابعه مجرور معطوف على الرجل اي الترم النحويون رفع
توابع الرجل مفردة كانت او مضافة نحو يا ايها الرجل الكريم وايها الرجل صاحب الفرس لانها اي ان
توابع الرجل توابع اسم معرب مرفوع فيكون مرفوعة كمتبوعها بخلاف يا زيد الظريف فانه توابع مبني
فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب قد تحمل على اللفظ وقد تحمل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع
رفع التابع فقط بل يجوز ان يكون المتبوع منصوبا والتابع منصوبا او مرفوعا حملا على اللفظ والمحل كما
في ان زيدا قائم وعمرو وان يكون المتبوع مجرورا والتابع مجرورا او منصوبا كما في مررت بزيد وعمرو
كما في قوله ويذبن في نجد وغورا وغائرا وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظا ومحلا قيل معناه توابع معرب
لا محل له سوى الرفع او يقال ان كل ما يتبع المعرب لفظا ومحلا فالمتبوع بذلك باعتبار تعدد اعرابه

معربان لا معرب واحد بخلاف توابع المرتجل ههنا فانها توابع معرب واحد فلا يتبع غير اعرابه او يقال
ان احدى المقدمين من الدليل محذوف اى لما انها توابع معرب وتوابع المعرب فى باب النداء لا يتبع
غير اعرابه اولا فحمل له سوى ذلك الاعراب وقالوا يا الله بقطع الهمزة خاصة هذا جواب سوال يرد نقضا
على القاعدة المذكورة تقريره حيث للمعنى مستثنى من القاعدة المذكورة وهو الوجه واما استثنى ههنا
بوجهين احدهما ان الوصل فيه ممتنع لان ايا يستلزم التعدد وها للتنبيه والله تعالى يتعالى عن التعدد
والتنبيه وهذا اللاشارة الحسية والله تعالى يتعالى عن ذلك ولو سلم جوازه على التجوز كما فى قولك الله
ربى فان محمولا على اى الامر والثانى ان اللام فيه ليست للتعريف بل صارت جزء الكلمة
بالعلمية وكانت فى الاصل عوضا عن همزة ال فانحصل فيه جهة التعريف بوجهين فلم يعتبر بخلاف
النجم فان اللام فيه وان صارت جزء الكلمة بالعلمية لكنه فى الاصل ليست بعوض عن شئ وبخلاف
الناس فان اللام فيه صارت جزء الكلمة بكونها عوضا عن همزة اناس بضم الهمزة لكنه ليس بعلم فان قيل
على هذا لو صار الناس علما وجب ان يقال يا الناس وليس كذلك بصحيح بدليل قوله خاصة قيل
ان علمية لا توجب بجواز الصلة بالكلية لانه بعد العلمية يستعمل بمعناه الاصلى ايضا وهو جماعة الاناسى
استعمالا شائعا بخلاف يا الله فان علميته توجب بجواز الصلة بالكلية لان بعد العلمية لم يستعمل
بمعناه الاصلى وهو المعبود حقا كان او باطلا فافترق وقوله خاصة مصدر اقيم مقام الحال اى
يا الله اى حال كونه مخصوصا من بين سائر الاسماء ثم لما فرغ عن بحث المنادى غير المكرر شرع فى بحث
المنادى المكرر فقال ولك اصل المخاطب ان يكون للمعين وقد يكون لغير معين وبناء ذلك اى
جواز ذلك او جواز ذلك فى مثل قول جرير يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر اى فيما

يجتمع فيه المنادى فى حال الاضافة الضم فاعل جاز المقدر او مبتدا مقدم الجزاء يجوز ذلك وجائز
الضم والنصب اى ضم الاول ونصبه اما الضم فعلى انه منادى مفرد معرفة واما النصب فعلى انه مضاف
الى المدى المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى ولما كان حكم التاكيد اللفظى فى الاعراب حكم المنادى المذكور
فى الاعراب والبناء كما مر حذف التنوين من الثانى وان لم يكن مضافا كان الاول محذوف التنوين
للاضافة وانما جاز الفصل بينهما بين المضاف والمضاف اليه مع انه لا يجوز الفصل بينهما الا فى ضرورة الشعر
بالظرف لانه لما كرر اللفظ الاول صار الثانى هو الاول حكما فلا فصل بينهما ولهذا جاز ضرب وضرب
زيد عمرو او هذا مذهب سيبويه والخليل ويذهب المبرد الى انه مضاف الى مدى محذوف لدلالة المذكور عليه
تقديره يا تيم مدى تيم مدى على خوابى ورائى وجهة الاسدى بين ورائى الاسد وجهة الاسد فعلى هذا كان
كانت الاضافة الثانية تاكيدا للاضافة الاولى هذا هو الظاهر ولا يجوز فى تيم الثانى الا النصب لان
تيم الاول ان كان مضموما على انه منادى مضاف مفرد معرفة كان الثانى تابعا مضافا فحكمه نصبا وان
مضموما على انه منادى مضاف الى مدى المذكور او المحذوف كان الثانى تابعا للمنادى المضاف فحكمه نصبا
ايضا وللمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه اربعة اوجه احدها يا غلامى بسكون الياء وهو اصلها فتحت
الاسم الذى بنى على حرف واحد كان حقه ما كجاء الخطاب والسكون للتخفيف لكون الياء حرف علة
والثانى يا غلامى بفتح الياء على الاصل والثالث يا غلام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة قائمة مقامها
الرابع يا غلاما بقلب الياء الفا والكسرة فتحة لمجانسة الالف والفتحة او بحذف الياء وتعويض الالف منها
وشذ فيه يا غلام بحذف الالف والاكتفاء بالفتح فالحاصل ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
تركيب بفتح الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوب الياء الفا وبالياء وقفا اى ويكون بالحاق هاء السكت

فى الوقف

في الوقف لبيان حرف المد وهي للالف فيقال يا غلاماه وكذا في بعض النسخ وقيل معناه وهو يكون
الحق بآخر الكلمة في الوقف فقط وهو الصواب لان ها السكت كما في لم يزد وفي آخر الكلمة
تسمى حركة الكلمة في الوقف بحالها فيقال يا غلامية ويا غلامه ويا غلاماه ثم قوله وبالها وقفا
عطف الجملة الظرفية على الجملة الفعلية اي المضاف الى يا المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالها حال كونه
موقوفا او على المحذوف اي يجوز كذا بغير الها وبالها في الوقف او خبر مبتدا محذوف اي وهو بالها
في الوقف او متعلق بالفعل المحذوف اي يوقف عليه بالها او وقفا فيكون قوله وقفا حالا او ظرفا او
مصدرا للفعل المحذوف اي يوقف عليه بالها وقفا وفي اكثر النسخ لم يذكر الفاء في وبالها فيكون
المعنى يجوز فيه هذه الثلثة كما جاز يا غلامي بفتح الياء وان شبهت تلك الثلثة به لانه الاصل وقالوا
يا ابي ويا امي يعني ان كان المنادى المضاف الى يا المتكلم لفظ اب وام يجوز فيه ما جاز في سائر الاسماء
المضافة اليها نحو يا غلامي مع زيادة وجوه اخر لكثرة استعمالهما ودورهما على ذلك فقالوا يا ابي
ويا امي على القياس وقالوا يا ابت ويا امت بابدال الياء تاء على غير القياس وقوله ففتحا وكسرا حالان
اي حال كونها مفتوحين ومكسورين الا الفتح فلموافقة حركة الياء المبدل منه التاء واذ الاصل في الياء الفتح
على ما مر واما الكسر فلموافقة تحتية الياء المبدل منه التاء واذ الكسرة تناسب الياء والفتح لكونها بدلا عن
حرف متحرك بالفتح والكسر لكونها بدلا عن حرف يناسب الكسرة ويجوز فيها ضم التاء ايضا لاجرائها مجرى المفرد
ولم يذكر هذه القلبة اعلم ان التاء في الثلثة مع كونها عوضا عن الياء ولهذا تفتح ما قبلها ويوقف عليها
بالها وانما قلبت والحقت للثلثة لكونها عوضا عن الياء كما قلبت تاء بنت واخت والحقت
للثلثة لكونها عوضا عن الواو ولكن تاء ابت وامت يصير في الوقف هاء بخلاف تاء بنت واخت

فانها لاتغير في الوقف ياءً وذلك لان اصل هذه التاء اي تاء انثت وبنت اصل لانها عوض عن الواو
الاصلية وهو اصل تلك التاء زائدة لانها عوض عن الياء الزائدة فيقتصر فان وذكر تفسير اكبار البيان ؛
ان تاء التانيث في بنت للمبالغة كعلامة وبالالف عطف على محذوف اي وقالوا يا امت
ويا امت بغير الالف فقالوا يا امتا جاءتا بابدال الياء تاءً والفاعرة فيكون فيه جمع بين البدلين
وهو جائز وقيل هذه الالف الف الاشباع وقوله دون الياء حال اي قالوا ذلك متجاوزين ؛
عن التاء يعني لم يقولوا يا امتي ويا امتي تحرزا عن الجمع بين البدل والمبدل منه لان التاء فيها عوض عن
الياء ويا ابن ام ويا ابن ام خاصة اي خصها خصوصا مثل باب يا غلامي في جميع وجوهه يعني
اذا كان المنادى لفظ ابن مضافا الى لفظ ام او ام مضافين الى ياء المتكلم جاز فيها ما جاز في المنادى
المضاف الى ياء المتكلم من الوجوه فقالوا يا ابن امي ويا ابن مي بالفتح ويا ابن امي ويا ابن مي بالسكون
ويا ابن امّ ويا ابن مّ بحذف الياء والاكتفاء بالكسر ويا ابن امَا ويا ابن مَا بابدال الياء الفا مع زيادة
وجه اخر بحيث لم يقولوا يا غلام بحذف الالف والاكتفاء بالفتح الا على وجه الندبة وقالوا يا ابن امي
ويا ابن مّ بحذف الالف والاكتفاء بالفتح لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف وانما
قال خاصة لعدم جواز ما جاز في المنادى المضاف الى ياء المتكلم في غيرهما فلا يقال يا ابن امي ويا ابن
فاعل على الوجوه المذكورة في المنادى المضاف الى ياء المتكلم بل على ما جاز في غير المضاف المنادى الى
ياء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو غلامي وغلامْي وذلك لانها اكثر استعمالا كثرة يا غلامي فتعامل
معاملة غلام غير مضاف فانه لم يكن كذلك فلم يعامل معاملته ثم لما كان الترخيم من خصائص النداء تبع
في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز في سعة الكلام اي من غير ضرورة وفي غيره مضرورة منصوب

على انه

على انه مفعول له اى الترخيم فى غير المنادى جائز لضرورة الشعر ولا يصح فيه الرفع لانه حينئذ يكون المعنى :
والترخيم فى غير المنادى ضرورة ولا معنى له هكذا قيل فان قيل لا يصح النصب فيه لان شرط حذف اللام
فى المفعول له ان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا وهنا ليس كذلك لان الفاعل المضطر اليه عمرو والجار فى قوله الترخيم
قيل انه مفعول له لفعل الترخيم دون جوازه والتقدير يجوز الترخيم فى غير المنادى لما اضطر اى لاضطرار اى عمرو
والترخيم واحد وعلى رفعه على انه خبر مبتدا محذوف بحذف مضاف اى هو فى غير ضرورة او
هو خبر على المبالغة على تجويز عدل خاص خبرية لم يصح منع رفعه كما فى بعض النسخ وهو اى الترخيم
حذف فى آخره اى آخر الاسم تخفيفا مفعول له اى لاجل التخفيف فان قيل هذا الحد يصدق على ردوم
وقاض ودع قيل معناه حذف فى آخره تخفيفا بالقانون التصريفى وحاصل لغوى اويراد بالحذف فى آخره
فى حال التركيب دون الافراد فلا يرد حذف الالف فى يدودم ونحو هام فلما فرغ عن تعريف الترخيم شرع فى
بيان شرطه فقال وشرطه اى شرط جواز الترخيم فى المنادى ان لا يكون المنادى مضافا لان آخر المضاف
وسطا فكان الترخيم يخل بالآخر والمضاف اليه غير المنادى فلا سبيل للترخيم فى جزء ما ويصح فى يا صاحبى
شاذ ولا يكون مستغاثا ولا مندوبا لان المطلوب فيهما الصوت ولهذا زيد فى آخرهما الف لاجل الاستغاثة
والتفجع وحذف يشمله وهم ذكر المندوب لانه غير منادى عند المصنف بدليل انه عرف المنادى على شرط
فخرج به المندوب لانه غير المطلوب لاقبال ولا يجوز ترخيم غير المنادى فى السعة فلا حاجة الى ذكر ما يشمله
ولا يكون جملة نحو يا تأبط شرا ويا برق نحره لان الاعلام المنقولة عن الجملة تحكم كالمفردة فلما فرغ عن بيان
شرطه الاصلى شرع فى بيان شرطه الوجودى فقال ويكون اى وشرطه ان يكون المنادى اما علما زائدا
على الثلثة حرف اما كونه علما فلعدم الاشتباه فيه لشهرته بخلاف غير العلم واما كونه زائدا على الثلثة

تصريف

فلما يلزم اختلال البنية واجاز الكوفيون ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط نحو يا هُ في يا هر لقيام حركة
الاوسط مقام حرف المزيد كما في منع الصرف نحو سقر وهو ضعيف لان جعل الحركة منزلة الحرف غير معروف
في كل مكان والامكان مثل بُدِّدَ وعُضِّدَ فما سيأتي وليس كذلك واجاز بعضهم ترخيم الثلاثي الساكن الاوسط
ايضا نحو يا زَيْ في يا زيد لان الاخلال ثبت بعارض الترخيم فلا يعتبر وهو ضعيف من ذلك واما بقاء التاء
في قولنا شجرة العلمية ولا مزيد على الثلاثة نحو يا ثبت علما وغيرهم لان الاخلال البنية مع ان كان لكن في قبل
الوضع لان تاء التانيث ليست بداخلة في البنية بل هي كلمة اخرى فالاخلال ليس لاجل الترخيم بل
مع التاء ايضا كذلك فلا يشترط المزيد على الثلاثة ولا العلمية لعدم الاشتباه حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح
فيدل على الترخيم بحذف التاء ان لم يكن علما ثم لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في تفسير كيفية المحذوف فقال
فان كان في آخره اي في آخر الاسم الذي اريد ترخيمه زيادتان اسم كان في محل الواحدة صفة زيادتان بتاء
اي زيادتان كائنتان في محل الواحدة بان يكون زيدتا معا لمعنى واحد يعني اجتمعتا في وضعة واحدة لمعنى
واحد وفيه احتراز عن نحو ارطاة فان التاء والالف زيدتا ولكنهما ليستا في محل الواحدة لان الالف زيدت اولا
للالحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يقال يا ارط فان قيل محل الواحدة في الزيادتان وليست الزيادتان
في محل الواحد فكيف يستقيم الظرفية قيل هو ظرف اعتباري لا حقيقي والعبارة محمولة على الغالب كاسماء
وزنة فعلاء اصلها واو كما مر في الوسامة فقلبت الواو همزة كما في عجد وابناة ففي آخره زيدتان وهي الالف
والهمزة في محل الواحدة وكذا الالف والنون في مروان يعني الالف والهمزة في اسماء زيدتا معا بمعنى
التانيث والالف والنون في مروان زيدتا معا بمعنى التذكير وكذا ياء النسبة في بصري والالف
والنون في زيدان والواو والنون في زيدون والالف والتاء في هندات فيقال فيها يا اسم

زيدا و

ويا عمرو ويا بكر ويا زيد ويا هند او تعطف على قوله زيدون ان كان في آخر الاسم الذي اريد ترخيمه
حرف صحيح قبله اي قبل ذلك الحرف مدة والمراد حرف علة ساكنة حركة ما قبلها يوافقها والمراد
بالمدة هنا المدة الزائدة فلا يرد نحو فحار فانه لو رخم لا يحذف منه الا الراء لان الالف اصلي وهو اكثر اولا
للحال اي والحال ان الاسم الذي في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف نحو منصور وعمار
وادريس وخرج باكثر من اربعة نحو سعيد وثمود وحمار وفاز فلا يحذف منها حرف لئلا يلزم اخلال البنية بحذف
حرفين وقوله عد فخرج بالشرط اي حذفت الحرفان فاذا رخمت نحو منصور وعمار وادريس قيل يا منص
ويا عم ويا ادر فان قيل يدخل في هذا القسم اسماء وعروان ايضا لان في آخرها حرفا صحيحا قبله مدة فما وجه
ذكر القسمين قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه او ربما يصدق القسم الاول دون الثاني كبعري
وربما يصدق الثاني دون الاول كمنصور وربما يجتمعان كاسماء وعروان فلذا لم يكتف بذكر احد القسمين
وان كان الاسم الذي اريد ترخيمه مركبا غير المركب الاضافي والاسنادي كبعلبك وخمسة عشر فعلين
حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزول الاسم الاخير منزلة تاء التأنيث
في كونها كلمة عليحدة فصارت بمنزلة الجزء من الكلمة وان كان الاسم المرخم غير ذلك اي غير ما فيه زيدتان
في علم الزيادة وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف فحرف واحد اي فالمحذوف منه
حرف واحد لحصول المقصود به وعدم ما يوجب حذف اكثر من حرف واحد وانما اتى بهنا بالجملة
الاسمية لتكون هذا القسم كبيرا مستمرا فيقال في حارث يا حار وهو اي المحذوف عند ترخيم من اي منادى
كان في علم التأنيث اي الموجود على الاستعمال الاكثر فبقي ما قبله كما كان فيقال الفاء للتعقيب اي لانه
يقال لجواب شرط محذوف اي وان كان كذلك فيقال او للعطف على الاسمية السابقة

يقال

اسما وليست بالفعلية كانه قيل بعد المحذوف ثابتا فيقال يا حار بكسر الراء في حارث ويا نمو بواو
ساكنة بعد ضمة في يا نمو ولو جعل المحذوف نسيا واوا اخر اوجب قلبها ياء وكسر ما قبلها او الفا
طرفا بعد فتحة كاول ويا كرو بواو مفتوحة بعد فتحة ولا يقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لتحقق المانع
وهو وقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف الذي هو في حكم الثابت ولو لم يكن في حكم الثابت
لقلب الواو الفا وقيل يا كرا لارتفاع المانع وقد يجعل المرخم او ما بقي بعد المحذوف اسما برأسه اي اسما
مستقلا بنفسه غير مبني على ما كان يجعل المحذوف نسيا منسيا كانه لم يعرف عنه شيء فيكون له
في نيابته واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم في يا حارث على انه اسم برأسه كانه لم
يعرف قبل ترخيم ويا نمي في يا نمو لانه لما جعل يا نمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا جرم
قلبت ياء وكسر ما قبلها كاول ويا كراني يا كروان لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا اي العرب صيغة النداء
اي حرف النداء وهي يا فقط في المندوب اي الاسم الذي يندب مسماه اي يبكى عليه لاشتراكهما
في الاختصاص بكون كل منهما مدعوا وسوا اي المندوب الاسم المتفجع عليه اي الذي يتفجع اي يتحزن
بها واوام والجار والمجرور صفة للمتفجع عليه والباء للالصاق اي المتفجع عليه الملتصق بها اوواو
وفي جعل الباء للسببية او الاستعانة نظر لان يا واو اليا للسببين للتفجع اولا تاثير لها فيه
فلا يكون للسببية وان الباء للاستعانة تدخل في آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ولا يتوهم كون يا واو
آلة التفجع فان قيل لم يذكر للتفجع صيغة نحو واويلاه وواعصيباه وواحسرتاه ونحو ذلك فلو قال هو
للمتفجع عليه او منه بها او والمكان اولى قيل هو داخل في المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره عليحدة واقتض المندوب

او يحتمل ان يكون الباء داخلة في المخصص دون المخصص به كما هو الاصل اى انفردوا بالمندوب يعني لا يدخل
واحد في غير المندوب ويحتمل ان يكون الباء داخلة في المخصص به دون المخصص كما هو الاصل اى انفردوا المندوب
غالبا لكونه نصا على المندوب بخلاف يا غلامنا ليس منصوصا عليه فكان المندوب به قليلا وحكمه
اى حكم المندوب في الاعراب والبناء تميزان اى من حيث الاعراب والبناء مثل حكم المنادى
اى حكم اعراب المندوب وبنائه مثل حكم اعراب المنادى وبنائه لانه لما جرى مجرى المنادى صيغة
جرى مجراه في احكامه ولاشتراكهما في الاختصاص يكون كل منهما معربا اى يعني ان المندوب مفردا معرفة
يضم وان كان مضافا او مضارعا ينصب ولا يضم نكرة لانه لا يندب الا المعروف كذلك توابعه كتوابع
المنادى ولك زيادة الالف اى جائز لك او جائز لك زيادة الالف في آخره اى آخر المندوب
سواء كان مع يا او وا لمد الصوت المطلوب في الندبة فقوله زيادة الالف مبتدأ او متقدم الخبر او
فاعل جاز للمقدر واضافة الزيادة الى الالف من باب اضافة المصدر الى المفعول فان خفت
بزيادة الالف اللبس اى لبس ذلك اللفظ لغيره عدلت عنها الى غيرها من حروف مناسبا
لما في آخر الاسم من كسرة او ضمة فان ندبت غلامك بخطاب المؤنث قلت واغلامكيه بالياء
او لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم خطاب المؤنث بخطاب المذكر فزيدت الياء لمناسبة
حركة الكاف وان ندبت غلامكم بخطاب الجمع قلت واغلامكموه بالواو او لو زيدت الالف وقيل
واغلامكماه لزم لبس خطاب الجمع بخطاب التثنية فزيدت الواو لمناسبة حركة الميم او الميم اصله الضمة
وقيل واغلامكموه فزيدت الواو لمناسبة الجمع ولك الهاء في الوقف اى جائز لك او جائز لك
زيادة الهاء اسكت لبيان حرف المد وهي الالف في الوقف لا في الدرج واختير مع زيادة الالف

والواو والباء فيقال وازيداه واغلاكموه واغلاكيه فالباء مبتدأ متقدم مجرور وفاعل جاز التقدم وقوله
في الوقف ظرف قولك وظرف جاز التقدم وظرف الزيادة المقدرة مضافة الى الباء ولا يذب
الا المعروف مستثنى مفرغ اى لا يذب اسم الا الاسم المشهور والمعلوم وهو الذى يعرف ذاته و
سماه سواء كان علما او غيره فلو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته فلو لك
جاز وان جعفر بن رزقه لانه بمنزلته واعبد المطلب من حيث انه حافر بئر زمزم اشتهر بذلك كاشتهار العلم
وذلك لانه لو كان معروفا فكان المنادب معذورا في ندبته والتفجع عليه لان الندبة لاظهار
فجع واللام وذلك يحصل بالمعروف فلا يقال وارجلاه لرجل غير معين اى فلا يقال هذا اللفظ ممتنع
عطف على قوله لا يندب ودون قوله فلا يقال لانه نتيجة لما سبق فلو عطف هذا عليه لزم ان يكون
نتيجة لما سبق ايضا وليس كذلك اى امتنع هذا القول وهو وازيد الطويلاه بالحاق الف الندبة
في صفة المندوب لان الف الندبة انما يلي الاسم المتفجع عليه وهو قد يتم بالموصوف والصفة ليست
من جملته بل هي اسم اخر جاء للتوضيح لانها غير متمحضة بالوصوف حيث جاز الفصل بغير الظرف بينهما
في سعة الكلام كقوله ع وانه لقسم لو تعلمون عظيم فلو الحق ذلك في الصفة التي في غير المندوب فلا يقال
وازيد الطويلاه بل يقال وازيداه الطويل بخلاف المضاف اليه حيث الحق الف الندبة به فقال
وا امير المؤمناه وواعبد المطلباه لان المضاف والمضاف اليه جعلا واحدا على المعنى بجعلت فاضافة اليه
مع المضاف كاضافة زيد ولشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما في السعة واما قراءة ابن عامر قتل اولادهم
شركائهم برفع قتل ونصب الاولاد وجر شركائهم الفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف اليه
وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم فوارد على الشذوذ خلافا لسيبويه اى يخالف هذا القول سيبويه

خلافا

خلافا فانه اجاز الحاق علامة الندبة في صفة المندوب بالمضاف اليه لان الاتي بين الصفة والموصوف
معنى لا يتغير في ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك لان الصفة من الموصوف
كان التعويل في قولك زيدن التعويل عين زيد وزيد في قولك غلام زيد غير الغلام والامتزاج المعنوي اقوى من
الامتزاج اللفظي فلما جاز فيما كان مغايرا له معنى باعتبار الامتزاج اللفظي جاز ان تحمى فيما كان محكما له باعتبار
الامتزاج المعنوي بالطريق الاولى وجوابه ان الالحاق امر لفظي والامتزاج اللفظي في المضاف اليه لا في الصفة ؛
ويجوز حذف حرف النداء لقيام قرينة الام اسم الجنس حرف اي في جميع الازمنة الازمان مقارنة
اسم الجنس او حال اي في جميع الاحوال الا مقارنا مع اسم الجنس غيرى والمراد من الجنس ما لا يكون فيه الف ولام
اي وان نكرة قبل النداء لان نداءه لم يكن نكرة بعد العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى
فيلتبس المنادى بغيره ولان المعرف للجنس هو حرف النداء فلو حذف لزم لبس المعرفة بالنكرة ولان يا فيه
نائبة عن اللام في التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف النائب والمنوب ولقائل ان يقول فعلى هذا ينبغي ان
لا يجوز حذف حرف النداء فيما يجوز حذفه لان حرف النداء نائب مناب ادعو فان حذف حرف النداء
لزم حذف النائب والمنوب اللهم الا ان يقال ان حذف حرف النداء ليس من باب حذف النائب
والمنوب بل من باب التقدير كما في المستثنى المفرغ نحو ما جاءني وما ذهبت الا زيدا فانه حذف الا زيدا فاعل الفعل
مع انه بدل ونائب عن المستثنى منه المحذوف وليس من باب حذف النائب والمنوب بل هو من باب التقدير
فلا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يا رجل ويا هذا ولا مع الاستغاثة
لان المطلوب فيها امتداد الصوت لاظهار الاستغاثة وتفجع والحذف ينافيه واعلم ان حرف النداء يجوز
حذفها ان العلم وصفا والمضاف ومن الموصولة مثل قولك يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف بقرينة المقام

عيسى

ومثل ايها الرجل اى يا ايها الرجل لان صورة ايها يختص بالنداء ومثل بن لا يزال محسنا احسن الى اى
يا ابن لا يزال ومثل قولهم تع ربنا اتنا فى الدنيا حسنة وفى الاخرة حسنة اى يا ربنا وشذ قولهم اصبح ليل و
قولهم اغدة محموق وقولهم اطرق كرا ان النعامة فى القرى فراجع سوال مردود بان ليل فى قول العرب
اسم جنس مع انهم حذفوا ومعنى اصبح ليل ادخل فى الصباح بالليل او صر صباحا بالليل فالهمزة للدخول او للصيرورة
وهذا فى الاصل قول المراة التى طلقها امراتها ستغيثة اى الليل بالانتصار لتتخلص منه ثم صار مثلا يضرب
فى شدة طلب الشئ ومعنى اغدة محموق اغدة نفسك يا محموق اى اخط الغدار وخلص نفسك يا محموق
اى يا ابن اطر حلقة الغم وهذا مثل فى التحريض على تخليص النفس من الشدة ومعنى اطرق كرا اخفض عنقك
يا كروان للصياد فان من هو اكبر منك وهو النعامة قد صيد وحمل من البيد والى القرى وقيل معناه اسكت
وانظر الى الارض يا كروان فان من هو اعلى واقوى منك قد صيد وحمل من البيد والى القرى يقال اطرق كرا
اذا سكت وانظر الى الارض والكروان طائر ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقية العرب يصادبه
الكروان وذلك لان الكروان يخاف من النعامة اذا مر النعامة يمشى على هيئة يمد عنقه ويرفع راسه
فاذا راه يلتصق بالارض ليطاطئ ويضارع مشاها يضرب فيما اذا امر شخص ضعيف بالانقياد واذا انقاد من هو اعلى واقوى
فى كرا شدة وذبلة او ضعف الالف من اسم الجنس وترخيم غير العلم وجعل المرخم اسما برأسه على ما سبق بيانه
وقد يحذف المنادى لقيام قرينة دالة على حذفه وتعينه جوازا اى حذفا جائزا مثل قراءة الكسائى
الا يا اسجدوا فانه يخفف الا على انه حرف تنبيه ويقف على يا وهو حرف نداء ويبتدا اسجدوا بضم الهمزة
فعلى هذه القراءة كان المنادى محذوفا اى الا يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف
من قرا الا يسجدوا بتشديد لا ويسجدوا على صيغة المضارع فانه ليس من هذا الباب والباب الثالث

فى الاوامر

من الابواب الاربعة التي يجب فيها حرف الفضل الناصب للمفعول به ما اضمر عامله على شريطة التفسير اي الاسم
الذي اضمر اي قدر عامله اضمارا او اتى عامل على شريطة تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده او بلازم معنى ما بعده فيجب عند فقد
ما يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضافة شريطة الى التفسير بيانية اي على شرط هو تفسيره بما بعده وهو اي
ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم منصوب مثبت بعده فعل مبتدا وقوله بعده خبره او فاعل قوله بعده
والجملة صفة اسم او شبهه عطف على قوله فعل اي شبه الفعل وهو اسما الفاعل والمفعول دون المصدر
والصفة المشبهة وافعل التفضيل والشبه بمعنى المشابه كالمثل بمعنى المماثل وقوله مشتغل عنه صفة فعل
بدليل افراد الضمير كذا قيل وفيه نظر لان الاشتغال في شبه الفعل شرط ايضا فكيف يكون صفة فعل وحده
بل الصواب ان صفة فعل او شبهه واغا افرد الضمير لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده
لان او لاحد الامرين من غير تعيين فيكون صفة لاحد المذكورين ايهما كان اي معرض كل واحد منهما عن نصب
ذلك الاسم بضميره اي بسبب نصبه في ضمير ذلك الاسم نحو زيدا اضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضمير ذلك الاسم او بسبب نصبه في متعلقه الضمير عائد الى الاسم اي متعلق ذلك الاسم نحو زيدا اضربت غلامه
فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بمتعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام وقيل الضمير عائد الى الضمير وهو واغا
اقربه اي متعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام المضاف الى ضميره فان الغلام متعلق الضمير ذلك الاسم ومتعلق
ضميره قد يكون مضافا اليه اي الضمير كما في هذا المثال او موصوفا بلاصقه نحو زيدا اضربت رجلا تحته او موصولة نحو
زيدا اضربت الذي تحته وغير ذلك من المتعلقات او سلط الجملة الشرطية صفة ثانية لفعل او شبهه
اي او سلط نفس ذلك او شبهه لفظا عليه اي على ذلك الاسم هو تاكيد لضمير سلط واغا اكده ليصح
ان يعطف عليه قوله او ناسبه اي او سلط مناسب ذلك الفعل او شبهه في موضعه لنصبه اي

اي نصب ذلك الفعل او شبهه ذلك اللازم او مناسب معناه اولازمه فيدخل نحو زيدا ضربت غلامه
وزيدا مررت ببدر زيدا انبت عليه فان كل واحد منهما ينصب زيدا بعد التسليط ولكن بشبه مناسبه
وبواسطة نوع ورتبة اولابست وانما قيدنا بقولنا فنقول لان كلمة لو يقتضي انتفاء ما دخلت عليه
والتسليط ثابت تقديرا فلابد من تقييده وفي قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه احتراز عن اللازم الذي لا يصح
تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث اللفظ كاللازم الذي يتوسط بينه وبين الفعل المناسب حرف له
صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام واحدى الحروف المشبهة بالفعل وحروف النزول والتحضيض
ولام الابتداء ونحوها مثل قولك زيدا ضربته وزيدا ضربته دار زيد فاني اكرمه وكذا اليواقيت فان زيدا اسم بعده
فعل مشتغل عنه بضميره لكن لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه ليما يتقدم ما في حيزه الحروف عليها ؛
واحترز عن اللازم الذي لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كقولك قام وكل شيء فعلوه في الزبر
كما يجيء مثل زيدا ضربته تقديرا اشتغل عنه بضميره لو سلط عليه فعله لنصبه وزيدا ضربت غلامه تقديرا اشتغل
عنه بمتعلقه لو سلط عليه لازمه وهو بابست لنصبه وزيدا مررت به تقديرا اشتغل عنه بضميره بحرف جر
لو سلط عليه معناه وهو جاوزت لنصبه وزيدا احببت عليه اي افتقرت لاجله تقديرا اشتغل عنه بضميره
لو سلط عليه لازم معناه وهو لابست لنصبه بنصب تعليل لقوله مثل زيدا ضربته الخ اي لانه ينصب
بفعل مضمر محذوف يفسره صفة اي يفسر ذلك الفعل ما بعده من فعل او شبهه او مناسبه اشتغل عنه بضميره
او متعلقه اي تقديره بعده يعني المراد بما بعده ضربت في زيدا ضربته لامكان تقديره وابست في زيدا
مررت غلامه اي ابست زيدا ضربت غلامه لانه لازم معناه لان مانة المولى من لوازم ضرب غلامه
وان قدرت ضربت كذلك لانك ضربت غلامه لازيدا وجاوزت في زيدا مررت به لانه معناه

لان

لان معنى مررت المتعدي بالباء جاوزت لا يتعدى بنفسه ولا بست في زيداً حسبت عليه لا يلازم
معناه لان كونه محبوساً لا جله يستلزم كونه حابساً وملازمه فالحاصل انه ان امكن تفسير نفس الفعل المفسر
قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير الفعل بمعنى الفعل المفسر قدر لازم معنى الفعل المفسر ويختار الرفع فيه اشارة
الى جواز النصب اي ويجوز النصب ويختار الرفع في الاسم المذكور الذي الاسم الذي بعده فعل او شبهه مشتغل عنه
بضميره ومتعلقه بالابتداء اي بكونه مبتدأ عند عدم اي انتفاء قرينة خلافه اي خلاف الرفع وفيه نظر
لان عند عدم قرينة خلاف الرفع يجب الرفع لانه يختار واجيب بان المضاف محذوف اي عند
عدم قرينة خلاف اختيار الرفع من قرائن وجوب النصب واختياره ومساواته الرفع ووجوب الرفع
لانه اذا عدم قرينة من قرائن خلاف اختيار الرفع كان الرفع راجحاً نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب
جائزان فيه لوجود قرينة جواز كل واحد منهما لكن قرينة خلاف اختيار الرفع منتف وقرينة اختيار الرفع
تتحقق وهي السلامة عن الحذف اوفي النصب يلزم حذف الفعل الناصب والاصل عدم الحذف او عند
وجود قرينة اقوى منها اي قرينة خلاف الرفع يعني يوجد قرينة الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع اقوى من قرينة
خلافه كما المقارن مع غير ناصب نحو قولك عند وجود اقوى منهما نحو لقيت القوم واما زيداً فاكرمته فان
الجملة الفعلية السابقة قرينة النصب لانه على تقدير النصب يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية السابقة
فيناسب الجملتان والثانية تضمنت معنى الابتداء قرينة الرفع لانها تتضمنها معنى الابتداء لم يلها فعل
فلا يليها لفظاً الا الاسم لكن قرينة الرفع اقوى لسلامته عن الحذف الذي يلزم في النصب فكان الرفع مختاراً
والقيد بقوله غير الطلب احترازاً عن لما مع الطلب نحو رأيت القوم واما زيداً فاكرمته فان في هذه الصورة
يختار النصب لان قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضة لزوم كون الالف وخبر السلامة عن الحذف

لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا لان الحذف كثير شائع وقوع الانشاء خبرا بعيد جدا
حتى ذهب بعض الى انه لا يقع خبرا بدون تاويل فكان قرينة النصب اقوى منها فاختير النصب لان الباقي
يتعين بالاختيار اهو منها فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء وغيرها والحكم
مخصوص بالامر والنهي والدعاء فقط فكيف اطلق لفظ الطلب قيل شرطها اضر عاطره على شريطة التفسير
ان يصح تسليط المفسر على قيد وغير الامر والنهي والدعاء ممتنع تسليطها على ما قبلها لتضمنها صدر الكلام فلا يكون
غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فان قيل لو قال كما مع لخبر لكان اخصر فما وجه الاطناب قيل
ان في قوله غير الطلب اشارة الى اعتبار المعنى المؤثر في اختيار النصب بعد اما هو الطلب حيث يلزم في الرفع
وقوع الطلب خبرا كما بينا وهذا المعنى منتف هنا اي في غير الطلب فاختير الرفع واذا المفاجات عطف
على اما اي وكاذا المفاجات نحو خرجت فاذا زيد بقيته فان الجملة الفعلية الى بقته قرينة النصب واذا
المفاجات التي يقع بعدها الجملة الاسمية غالبا قرينة الرفع لكن هذه القرينة اقوى للسلامة عن الحذف فاختير الرفع
فان قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف اي اذا المفاجات يلزم بعدها الجملة الاسمية ويفهم رجحانها الا هو معها
وهذا ناقض قيل اراد بالالزوم فيه الغلبة والالزوم الاستقرائي الاعتباري المبني على الترجيح لا الالزوم
الحقيقي فلا تناقض
او يقال ان القياس يقتضي وجوب الرفع بعد اذا المفاجات للزوم الجملة الاسمية بعدها في غير هذا الموضع لكن
النصب في هذا الموضع انما جاز بناء على السماع ويختار النصب مع جواز الرفع في الاسم المذكور بالعطف
اي لعطف الجملة التي وقع فيها الاسم بعده فعل او شبهه مشتق عنه بغير على جهة فعلية لتناسب بين الجملتين
اي بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها نحو خرجت فزيد بقيته فان السلامة عن الحذف قرينة الرفع
بعطف الفعلية قرينة النصب وقد رجحت هذه القرينة لان الحذف والاضمار خلاف الاصل لكنه كثير شائع

الحذف

بخلاف المخالفة بين الجمل في الاسمية والفعلية فانها قليلة جدًا فاختير النصب ويختار النصب مع جواز
الرفع في اللام الذي بعد حرف الاستفهام نحو ازيدا اضربته و بعد حرف النفي نحو ما زيدا اضربته و
بعد اذا الشرطية اي المنسوب الى الشرط نحو اذا زيدا اضربته يضربك و بعد حيث نحو حيث زيدا تجده
فاكرمه وانما اختص اذا وحيث من سائر ادوات الشرط لان سائر ادوات الشرط يجب النصب بعدها
لو دخلت على مثل هذه اللام كما سياتي والمبرد اوجب النصب بعد اذا الشرطية ايضًا كان الشرطية وفي الامر
عطف على قوله بعد اي يختار النصب في وقت وقوع الامر والنهي بعد اللام المذكور نحو زيدا اضربه وزيدًا
لا تضربه او نهي اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي مواقع الفعل
اي مواضع وقوع الفعل لان النفي والتردد الدال الى الاستفهام في الغالب يطلقان الافعال دون
الذوات وكذا معنى الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم رسوخهما في الشرط وكذا ما قبل الامر والنهي ؛
موضع وقوع الفعل ليئلا يقع الانشاء خبرا فلا يجزم يختار النصب بتقدير الفعل بخلاف سائر الادوات
فانها راسخة في الشرط فوجب الفعل بعدها فلا جرم يجب النصب بعدها بتقدير الفعل اذا دخلت على مثل
هذه اللام ليجعل رتبة ما ليس براسخ في الشرط كما هو راسخ فيه وعند عطف على قوله في الامر اي ويختار النصب
في اللام المذكور عند حرف ليس المفسر بالصفة معنى ما يكون مفسرا على تقدير النصب ملتبس بالصفة
على تقدير الرفع وبالصفة لم يحصل المقصود نحو قولك تمر اما كل شيء خلقناه بقدر ينصب كل على انه مفعول
لخلقناه المحذوف الذي يفسره المذكور وقوله بقدر حال لا محال لخلقناه المذكور لان المفسر لا محل له من
الاعراب والمعنى انا خلقنا كل شيء حال كونه كائنًا بقدر فيفيد الآية المعنى المقصود وهو حتمية القدر في
جميع المخلوقات اما لو رفع على الابتداء وجعل قوله خلقناه خبر القوله كل شيء وبقدر حالا والجمع خبران فيفيد الآية

المعنى المقصود حيث يصير معناه كل شئ مخلوق لنا حال كونه تكاثنا بقدر وهو المقصود لكنه يحتمل ان يغلط بعض فجعل خلقناه صفة تحقيقة لكل شئ على ما هو الظاهر في الصفة وبقدر خبر المقول فيكون المعنى كل شئ هو مخلوق لنا كائن بقدر وهذا ليس بمقصود حيث قوله خلقناه قيداً على ما هو الظاهر في الصفة فيوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تع كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية فالحاصل انه على تقدير الرفع يحتمل ان يكون قوله خلقناه خبر الكل شئ فلا يفوت المقصود ويحتمل ان يكون صفة لشئ فيفوت المقصود فلم يكن الرفع اولى لما فيه من التباس المقصود بغيره فكان النصب اولى لما فيه من النص على المقصود وبهذا ظهر الجواب عن الاشكال الذي اورده صاحب الرضي في هذا المقام حيث قال والمقام الذي اورد المصنف من الكتاب العزيز انما هو قوله كل شئ خلقناه بقدر لما تفاوت فيه المعنى سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن التمثيل وذلك ان مراده تع كل شئ المخلوق سواء نصبت كلا او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقناه كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل شئ ما يقع عليه اسم شئ لانه لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ وكل شئ في هذه الآية ليس كما في قوله تع والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا فقد ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو خبر كل مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة وكل شئ مخلوق يكون بقدر والمعنيان واحد ان لفظ كل شئ في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول الم منه من التقدير الثاني وفي هذه العبارة فان قيل ينبغي ان يجوز الوجهان على السواء اي النصب على ان مقول به باضمار عامله على شريطة التفسير والرفع على انه مبتدأ وخلقناه خبره وبقدر حال كما جاز الوجهان في قام زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره قال قيل

يعني

فينبغي ان يكون النصب اذا لم يؤمن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس لا اللبس وانما خوف اللبس

ويستوي الامران اعني الرفع والنصب في الافتيار اي انما قصد بنا يكون مختارا في مثل زيد قام وعمرو

اكرمته ايضا اذا عطف جملة التي وقع فيها ذلك الاسم على جملة ذات وجهين وهي الجملة الاسمية التي خبرها

جملة فعلية فانها ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهي الجملة الكبرى اعني المبتدا والخبر والثاني كونها

جملة فعلية اعني الفعل والفاعل فيصح رفعه على الابتدا ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب

فيهما بين الجملتين في الاسمية والفعلية فعلى الرفع يكون الجملة الاسمية فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية و

في النصب يكون فعلية فيعطف على الصغرى وهي فعلية فان قيل على تقدير النصب والعطف على الصغرى

يلزم حذف الفعل وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فان الرفع راجح لاستلزامه حذف

قيل قد تقرر في علم العربية ان الحرف اذا قرب المعطوف عليه على تقدير النصب فاستوى الوجهان وفيما نحن فيه انما

اذا عطفت على الكبرى فهي ايضا قريبة غير مفصولة بين الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها بشيء اخر ولا يعتاد ان مفصولة

قرينا بعد الاول ان يقال ان قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى

فح لا يخلو اما ان رفع على انه عطف اسمية على فعلية او نصب على انه عطف فعلية على فعلية وفي كلا الوجهين

خلاف الاصل اذ في عطف الاسمية على الفعلية لزم عدم التناسب بين الجملتين وفي عطف الفعلية على الفعلية

لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب لان الحذف كثير الاستعمال وعدم التناسب

قليل الوجود في كلام العرب فالحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذي هو قليل الوجود

فاختير النصب فلم يعتبر فيه المعارض فاستوى الوجهان في الاختيار فافهم فان قيل لا يصح العطف على الصغرى

في المثال المذكور لاشتراط صلاحية المعطوف على الخبر ان يكون خبرا وهنا ليس كذلك لان الجملة انما وقعت خبرا

وجب فيه الضمير العائد الى المبتدا وليس في المعطوف هنا ضمير يعود اليه اذ التقدير وان كرمت عمرا فعلي ذا
بعض التركيب وتمامه ان يقال زيد قام وعمرا اكرمته عنده او في داره او نحو ذلك وانما ذكر بعض التركيب
ولم يذكر الضمير لان فرضه تعيينه جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اتحد فيه
على علم السامع على ان المناقشة في المثال ليس من باب التحصيل ويجب النصب في الاسم المذكور بعد حرف
الشرط سواء كان صريحا كما في ان ولم غيرها او تضمنا كما في متى وايانما وحيثما الا اذا لم يكن ما التي في الشرط كافة
الشرطية وجب وانما وجب النصب بعدها لان الشرط يستدعي الفعل وذلك لان الشرط انما يدخل
فيما كان فيه احتمال وتردد وما فيه ذلك الا في الافعال بخلاف اما فانها وان كان حرف شرط الا
ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم وبعد حرف التحضيض وهي هلا وألا ولولا ولوما وانما يجب النصب بعدها
لاختصاصها بالفعل لانها وضعت للطلب والتحريج على ترك الفعل اذا دخلت على الماضي وعلى الحث
والتحريض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها اسم وجب ان يقدر فعل ناصب له يفسره
بعده لئلا يخرج عن وضعها وهو اختصاصها بالفعل نحو ان زيدا ضربته فزيد ضربته مثال حرف الشرط اي ان ضربت
زيدا ضربته فزيد ضربته والا زيدا ضربته مثال حرف التحضيض اي الا ضربت زيدا ضربته وليس مثل ازيدا ذهب به
خبر ليس اي ليس هذا التركيب من باب ما اخبر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل الذي
بعده او مناسبه عليه لنصبه وهنا ليس كذلك لان ذهب به على بناء لفظ الماضي للمجهول لو سلط على زيد
لم ينصب بل يرفع زيد او كذا لو سلط مناسبه وان كان كذلك فالرفع مبتدا محذوف الخبر او فاعل فعل محذوف
اي فالرفع واجب لو فيجب الرفع على الابتداء وكذلك اي ومثل قوله ازيدا ذهب به قوله تعالى
كل شيء فعلوه في الزبر اي في انه ليس من باب ما اخبر عامله على شريطة التفسير وفي وجوب الرفع

لانه

لانه لم يتحقق فيه معنى التسليط لان توسط عليه ضمير الشرط للمعنى حيث يصير المعنى مضمون كل شئ في الدار اى في كتب الحفظة اى محفوظ الملائكة وهم لم يضعوا فيها شيئا فيكون كل شئ مبتدأ وضمير مضمونه مستتر في الدار خبره اى المعنى وكل شئ يوجد مضمون لهم كائن وهو المقصود ونحو عطف على قوله وكل شئ اى وكذلك نحو قوله تعالى الزانية والزانى ؛

لزوم الرفع قوله الزانية والزانى فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند ابى العباس المبرد ويحتمل ان يكون قوله ونحو مبتدأ وقوله الفاء مبتدأ ثانيا وقوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقر ويحتمل ان يكون قوله ونحو معطوف على قوله كل شئ المضمون وقوله الفاء مبتدأ وقوله بمعنى الشرط خبره والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية والزانى اى مثل قوله زيد فاضرب قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا انه ليس من هذا الباب اى من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير والكائن جميع شرائط هذا الباب حاصلة فيه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بالتعلق بضميره لان قوله منها صفة كقوله كحائط وقد تحقق فيه معنى التسليط لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كقولك تع وربك فكبر فينبغى ان يكون فيه منصب لوجود قرينة اختيار النصب وهو الطلب الا ان القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرءوا بالنصب الا شاذا تحمل النحاة الاخبار عن القراءة المذكورة اى ضابطة تحكما ما اضمر عامله على شريطة التفسير لكنه لا يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث ان الرفع فى الطلب غير مختار على ما تقدم فقال ابو العباس المبرد الفاء بمعنى الشرط وليست بزيادة لان اللام فى قوله الزانية والزانى بمعنى التى والذى والمبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل فضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا الباب لاشتغال التسليط فعل ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على انه مبتدأ استضمن معنى الشرط وقوله فاجلدوا خبره بتاويل يقال اى التى زنت والذى زنى فيقال فى حقها اجلدوا الكل جملة ابتدائية نحو زيد فاضربه فكبر فانها زائدة وما بعدها يعمل فيما قبلها والكلام جملتان عند سيبويه فرفع المبتدأ اللام اى فحكم يكون الكلام جملتين عند سيبويه او قوله الزانية مبتدأ وقوله الزانى عطف عليه والخبر محذوف

اى حكم الزانية والزانى فيما سيتلى عليكم وخبر مبتدا محذوف اى فيما يجب عليكم والفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية
والزانى وقوله فاجلدوا بيان لكيفية ايجاب الحكم وابتداء الكلام والفاء فيه عندنا زائدة والتقدير فيتبع تسديد قوله فاجلدوا
على قوله الزانية لان جزاء الجملة لا يعمل فى جملة اخرى فلا يدخل فى المضابطة المذكورة وفيه نظر لان حمل الفاء على الزيادة
لا يليق بجزالة نظم القرآن وحملها على التفسير غير ظاهر لانه غير محتاج اليه والاظهر ان النصب وان لم يعمل على ما عمل عليه الجر
وسيبويه بان يعمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان النصب مختارا كما فى القراءة الشاذة بوجود النصب
الموجب لاختيار النصب لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل الكلام على
ما حمل ان يكون الفاء بمعنى الشرط او كون الكلام مجملين ليمتنع التسليط لان ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها
فكذا اجزء جملة لا يعمل فى جزء اخرى بداهة وليس على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائى والاستثناء المذكور
وهو قولنا لكنه ليس بمختار سلب الثانى وهو كون النصب مختارا فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على
ما ذكر سلب انتفاء الحمل على ما ذكر اثباتا له على نحو قولك ان لم يكن الشمس طالعة فالليل موجود لكن الليل
ليس بموجود فالشمس طالعة فان الاستثناء ههنا هو قوله لكن الليل ليس بموجود وسلب الثانى وهو وجود
الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس اثباتا الباب الرابع من الابواب الاربعة التى يجب فيها
حذف ناصب المفعول به التحذير وانما وجب حذف الفعل العامل فى التحذير لعدم الفرصة فى ذكره و
اقتضاء المقام حذفه لان ذلك يقال فيما اذا كانت البلية منشرفة والوقت ضيق والعقائل يخاف
ان تستقل باظهار الفعل يقع المحذر فى البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر المحذر منه الرابع اسم فاعل لبيان اى
اى الرابع الاربعة المذكورة التحذير او التقدير ان اريد بالنسبة الى الثلثة الباقية اى رابع الثلثة المذكورة
اى غير الثلثة المذكورة رابعا التحذير وهو فى الاصل مصدر ثم صار فى الاصطلاح اسما للنوع من انواع المفعول

وهو قول

وهو معمول اى مفعول به بتقدير طرف مستقر متعلقة فى محل الرفع صفة لقوله معمول اتق او نحوه اى احذر
وباعد وجانب واجتنب وفى تقدير اتق مسامحة او يقال التقيت زيدا من اللام بمعنى الخشية ولو قال
بتقدير خف او بعد كان اولى تحذيرا مما بعده انتصاب تحذيرا على انه مفعول معلق وكلمة ما موصولة او موصوفة
والظرف صلة او صفة اى حذرك ذلك تحذيرا من الامر الذى او من امر ثبت بعد ذلك المعمول واما مفعوله
للتحذير او لقوله ذكر المحذوف اى ذكر ذلك المعمول المحذر تحذيرا مما بعده واما ظرف او المصدر مؤول حينئذ
اى قد وقت تحذيرا المعمول مما بعده وفى قوله بتقدير اتق احتراز عن المفعول الذى لم يكن بتقدير اتق نحو زيدا
جواب من قال ان ضرب فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله وفى قوله مما بعده احتراز عن المعمول الذى
بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده نحو اباك فى جواب من قال ان التقى فانه ليس من هذا الباب لجواز
ذكر فعله او ذكر المحذر منه مكررا روى قوله ذكر على لفظ المصدر والماضى المجهول وفى هذا الروايتين نظر اما الاولى
فلان التحذير ليس نوعا من انواع المفعول به والذكر ليس بمعمول به بل للمفعول به هو المحذر منه المذكور مكررا واما
الثانية فلانه ليس فيها ما يعطف عليه الفعل ولان المعطوف بأو اذا كان مخالفا للمعطوف عليه
فى الفعل والاسم او كان فيه زيادة على قدر صحة العطف يكون او اضرابية بمعنى بل تقديرا الاول نحو انا مقيم او اسفى
فانه بمعنى بل اسفى او تقديرا الثانى ما قال سيبويه فى قوله تع ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لو قيل او لا تطع كفورا التغير
المعنى وكانت او بمعنى بل لان اظهار الفعل فى المعطوف زايدا على قدر صحة العطف وههنا لو عطف قوله او
ذكر على قوله معمول يخالف المعطوف عليه فى الفعل والاسم فيكون بمعنى بل وح يفيد المعنى فهذا اضابر
يحتاج الى البيان ويمكن تصحيح كلتا الروايتين اما الاولى فلان المصدر قوله ذكر الخان على لفظ المصدر للمرفوع كان
مذكر بمعنى للمفعول اى مذكور المحذر منه مكررا او هذه الاضافة من باب جرد قطيفة او الاصل او محذر منه مذكور

فحذف الموصوف فبقي الصفة بعد تصغيف الى ما كان موصوفا للتخصيص والبيان مع ظهور كونه
موصوفا فكان عطفا على قوله معمول فان قيل لو كان عطفا على قوله معمول لزم ان لا يكون القسم الثاني معمولا
بتقدير اتق على قضية كلمة او التي يوجب التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه وليس كذلك بل كل
من القسمين معمول بتقدير اتق قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا
مجاهده فان التحذير في القسم الثاني وان كان معمولا بتقدير اتق لكنه ليس بمحذر مجاهده وان كان نفس المصدر
المنصوب كان عطفا على قوله تحذيرا لجعل كل واحد من المصدرين حينا اي قدر وقت تحذير المعمول مجاهده
او وقت ذكر المحذر منه مكررا واما الثانية فلان الماضي المجهول يمكن ان يكون عطفا على فعل ناصب
لقوله تحذيرا او هو ذكر المحذوف الذي كان ذلك مفعولا له او حذر المحذوف الذي كان ذلك مفعولا مطلقا اي
سواء كان ذكر ذلك المحذوف المعمول المحذر تحذيرا مجاهده او ذكر المحذر منه مكررا او حذر ذلك المعمول
تحذيرا مجاهده او ذكر المحذر منه من نوعيه مكررا او الجملتان اعني حذر وذكر مع معمولهما في محل الرفع صفة لقوله معمول
فان قيل الجملة الثانية ليس فيها ضمير يعود الى المعمول فكيف يكون صفة قبل الربط للجملة الثانية بالذكر الذي
المتعلق مع من البيانية وهو قولنا نوعيه ويمكن ان يكون عطفا على قوله تحذيرا على جعل المصدر حينا وتنزيل الفعل
منزلة المصدر يعني اي قدر وقت تحذيرا المعمول مجاهده او وقت ذكر المحذر منه مكررا ويمكن ان يكون عطفا
على الجملة الظرفية المقدرة بالفعلية وهي قوله بتقدير اتق اي ثبت بتقدير اتق وكان التقابل بين المعطوف
والمعطوف عليه باعتبار المقيد وهو قوله تحذيرا مجاهده ولا يلزم ان لا يكون القسم الثاني بتقدير اتق وفي قوله
او ذكر المحذر منه مكررا احتراز عن قوله عطفا على تحذيرا فانه ليس من هذا الباب فخذ اياك والاسد هذا تفسير
القسم الاول واصل الكلام ايك والاسد الا ان ضمير الفاعل والمفعول اذا كانا شيئا واحدا وجب ابدال الثاني

بالنفس

بالنفس فی غیر افعال القلوب نحو ایاک ان تقتل نفسک والاسد فلما حذف اتصل الضمیر المتصل فانفصل وصار ایاک فصار فیه تغییر الفاعل والمفعول فاشبه المتصل بالمنفصل لعدم ما یتصل به وقوله والاسد معطوف علی ایاک ومعناه ایاک ان تقتل نفسک من الاسد واتق الاسد من ان یقتلک ای اتق ان تقتل نفسک ان یتعرض الاسد واتق الاسد ان یهلک فان قیل لفظ الاسد فی ایاک والاسد خارج عن القسمین فینبغی ان لا یکون تحذیرا ولیس کذلک بل هو ایضا تحذیر قیل هو تابع للتحذیر وللتوابع خارجة عن هذه الحدود اتی بها وذکرها بعد وایاک ان تحذف هذا ایضا غیر القسم الاول ای اتق نفسک ان یتعرض للحذف واتق الحذف ان یتعرض نفسک ثم التحذیر فی القسم الاول اما ان یکون ظاهرا او مضمرا او منفصلا لا یکون الا مضافا الی ضمیر المخاطب نحو راسک والسیف والمضمر یاتی فی الاغلب الاکثر خطابا کما فی المثالین المذکورین وقد یاتی شذوذا کقول عمر رضی الله عنه ایای وان یحذف معه الاریب کحذف الرمی بالعصا کما ان الحذف باخذ والقول المعتمد الرمی بالعصا ای ایای وان یرمی احدکم العصا الی الاریب ای یخشی من شاهده حذف الاریب ونحو حذف الفاعل من شاهدنی واعانی من رمی العصا الی الاریب لان ذلک یقتضیها فلما یحل والعریق الطریق تغییر المحذر منه مکررا ای اتق الطریق او بعده او کذا

یقتلها

الصبی والجدار الجدار والاسد الاسد ای اتق الصبی ان تطاوه واتق الجدار ان یسقط علیک واتق الاسد ان یهلک وتکرار المحذر منه للتاکید وتقول ای ولک ان تقول فیه عبارة اخری وهی بابک من الاسد ای بعد نفسک من الاسد وتقول ایاک من ان تحذف بتقدیر ابعد نفسک من ان تحذف وتقول ایاک ان تحذف بتقدیرین الجار والمجرور حال ان طلبت بتقدیرین ایاک من ان تحذف او تحذف الجر من ان وان تغیر شائع ولا تقول ایاک الاسد بتقدیر وایاک من الاسد لامتناع تقدیر من فی الاسم الصریح بخلاف ایاک ان تحذف واما قول الشاعر ایاک ایاک المراء فانه الی الشر دعاء وللشر جالب

بتقدير ايالك ان امر زيدا وهو محمول على ضرورة الشعر والكلام في السعة او على حذف فعل وايالك ايالك
من باب الاسد الاسد والتقدير اتق نفسك اترك الشر والجبان وهذا قول سيبويه والخليل اوجاري مجرى
ان نحو الامر والمصدر بتقدير الفعل مع ان فان تقدير العجبي ضرب زيد عجبي ان ضرب زيد هذا
قول ابي اسحق الزجاج وفيه نظر لانه على هذا يلزم ان يجوز ذلك في سائر المصادر نحو ايالك الضرب لاشتراك العلة
لان كل مصدر بتقدير الفعل مع ان وليس يجائز اتفاقا ان يقال هذا وجار بكاب البتة ولا ذلك ليس لوجه قياسي
وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره وقائل ان يقول ان المراد بالمعرف باللام فلا يصح ان يقدر
بان والفعل ولهذا لا يحل المصدر المعرف باللام على الاكثر لامتناع تقديره بان والفعل ثم لما فرغ من بيان
المفعول به شرع في بيان المفعول فيه بجار والمجرور في الاصل المفعول ما يسم فاعله والضمير عائد الى العالم
الموصول وقوله المفعول فيه اما مبتدأ والخبر محذوف الجزاي ومنه المفعول فيه لقرينة ما سبق واما خبر مبتدأ
محذوف اي هذا بيان المفعول فيه فعلى هذين الوجهين يكون قوله هو ما فعل فيه جملة مستانفة واما مبتدأ
خبره ما فعل وهو تفسير فعل الحال من الاعراب والمضاف محذوف اي المفعول فيه اسم ما فعل فيه او المفعول
في الاصطلاح اللفظ الذي سماه شئ فعل فيه فعل مذكور المراد بالفعل الفعل اللغوي وهو الحدث لا الفعل
الاصطلاحي الذي هو قسيم الاسم والحرف فيتناول الفعل واسمي الفاعل والمفعول والمصدر في قوله مذكور احتراز
عن نحو يوم الجمعة تحيب خاتمه والمكان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور وقوله من زمان او مكان بيان
ما والزمان ما يصلح جواب متى والمكان ما يصلح جواب اين والمراد بالزمان والمكان ههنا اما ان يكون
حقيقيين او اعتباريين فالحقيقيان نحو قولك سرت يوم الجمعة خلفك فان يوم الجمعة زمان حقيقي و
خلفك مكان حقيقي والاعتباريان نحو قولك جئت قدوم زيد الشمس بغيب الشمس بان قدوم زيد

زمان

زمان اعتباري او المصدر قد يجعل جنساً والشمس مكان اعتباري او العين قد يجعل مكاناً اي جلست وقت
قدوم زيد في مكان ظهور الشمس فان قيل دخل في هذا الحد نحو انعم اليوم الذي سمعت فيه فان اليوم ظرف
فيه فعل السوم وهو مذكور وليس هو مفعولاً فيه لفعل الصوم قيل يخرج ذلك بقيد الحيثية فانها منظورة
في جميع الحدود لا سيما حدود النحوية فيكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور واليوم للمثال المذكور لم يذكر
بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال معناه ما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان فعل الصوم ليس
بعامل فيه كذا قيل والقائل ان يقول فعلى هذين الوجهين كان ذكر قوله مذكور مستغنى عنه الا ان يحمل
على التاكيد ثم لما فرغ عن تعريف المفعول فيه شرع في بيان شرائط نصبه فقال وشرط نصبه اي نصب
المفعول فيه تقديرا في لانها اذا اظهرت لزم الجر لان معناه حرف جر غير شائع وفيه اشارة الى انه اذا اظهار
ظهرت نحو قولك فرحت في يوم الجمعة كان مفعولا فيه لكنه ليس بمنصوب وهذا عند اللغويين عرف
المفعول فيه على شرط يدخل ذلك فيه وذهب الجمهور الى تقديرفي شرط المفعول فيه واذا اظهرت كان
مفعولا به بواسطة حرف الجر لا مفعولا فيه اذ المفعول فيه عندهم هو المقدر بقي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور
وظروف الزمان كلها اي مبهما او محدودا او محدودا سواء كان معرفة او نكرة تقبل ذلك اي تقديرفي
او النصب بتقديرفي نحو سرت حينا او حين قعودك وفرحت يوما او يوم الجمعة اضافة الظرف الى الزمان
من باب ابواب الساج واسورة الذهب بمعنى من اي الظروف التي هي الزمان وكلها تاكيد الظروف
واللام في الزمان للجنس اي ظروف هذا الجنس وكذا اللام في المكان وذلك مفعول تقبل وقاعده
ضمير العائد الى الظروف والجملة خبر لقوله وظروف الزمان وظروف المكان اي الظروف التي
هي للمكان ان كان مبهما اي المكان من الجهات الست وما الحق بها على تقدير المضاف قبل النصب بتقديرفي

نحو جلست خلفه والا فلا اى وان لم يكن بمعناها فلا تقبل النصب بتقدير فى فلا يقال صليت المسجد بل
يقال صليت فى المسجد وذلك لان المبهم من الظروف الزمان جرت مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه
بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما فى الوصف اى فى الابهام وحمل المكان المحدود
على الزمان المبهم لاختلافهما فى الذات والصفة وكذا حمل على المكان المبهم مع اتحادهما فى الذات لان
المكان المبهم محمول على الزمان المبهم فحمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعارة من المستعير والسوال
من الفقير وفسر المبهم من ظرف المكان عند الاكثرين من المتقدمين وهو الذى اختاره المصنف بالجهات الست
سواء كانت معرفة او نكرة وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وذلك لان قولك
جلست خلف زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض وكذا البواقى وفسر البعض المبهم من الظروف
المكان بما هو النكرة منها ويخرج منه خلفك وامامك فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه معرفة
والبعض بما هو غير المحصور منها ويخرج منه فرسخ فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه محصور لانه
مقدر بما بين طرفى فرسخ فصاعدا والبعض بحاله ايضا بالاعتبار المار وهل فى سماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم يطلق
على هذا المكان بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان تحت غير داخل فى مسمى الفوق وكذا
غيره ويندرج فى هذا التفسير نحو عندى ولدى لان ثم عندى ولدى لا يطلق بالاعتبار ذات المكان بل بالاعتبار المضاف اليه
وهو ليس داخلا فى مسماها فلا حاجة الى الحمل ولما فسره الاكثرون والمصنف بالجهات الستة ورد عليه عندى ولدى
ولفظ مكان وما بعد وخلف فانها تقبل النصب بتقدير فى على الظرفية مع انها غير الجهات الستة
فاجاب ابن الحاجب عن ذلك بقوله وحمل عليه اى على المكان المبهم وهى الجهات الستة عندى ولدى ومعها
نحو دون وسوى نحو جلست عند زيد والطيت زيدا دون عمرو ورعاوجار القوم سوى زيد لا بها بها

اى

اى لابهام عندولدى وكذا ما هو شبيهها او لشبه بهتما فى الابهام بالمكان المبهم فان قولك جلست عندك
لا يتناول مكانا معينا بل يتناول جميع الاماكن التى حواليك كما يتناول قولك جلست خلف زيد
جميع ما يقابل ظهر زيد الى منقطع الارض وحمل عليه لفظ مكان وما بمعناه اذا كان الفعل مما يقارنه فى افادة
معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك وقمت مقامك ووضعت موضع فلان الى غير ذلك من ذوات
المبهم مما يجرى هذا المجرى لكثرته دون ابهامه اى لكثرة استعماله فيناسب التخفيف بحذف فى فيقال
جلست مكانك وحمل عليه ما بعد دخلت وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت نحو دخلت الدار و
نزلت الخان وسكنت القرية على الاصح اى حملا واقعا على قول الاصح لانه كثيرة الاستعمال فيطلب فيه
التخفيف بالحذف وانما قال على الاصح تنبيها على ما قال الجرمى ان دخلت وما يقاربه افعال متعدية
وما بعدها مفعول بلا مفعول فيه واجيب بان كون مصادرها على صيغة المفعول التى هى فى الغالب
مصدر اللازم وهى الدخول والنزول والسكون وكون ضدها الخروج والتحرك والانتقال التى هى لازمة اتفاقا
يرجحان لزومية وقيل معنى قوله على الاصح اى على الاستعمال الاصح وذلك ان دخلت يستعمل تارة
بفى وتارة بغير فى يقول دخلت فى الدار وعند سيبويه اظهار فى شاذ فحمل ما بعده على الاستعمال الاصح
دون الشاذ وانما ترك الناظر فى العدد اى فى لفظ الست ولم يقل بالجهات الستة لان الجهات
يونث وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء وينصب المفعول فيه
بفعل مضمر جوازا بلا شريطة التفسير كقولك لمن قال متى سرت يوم الجمعة اى سرت يوم الجمعة وبفعل
مضمر وجوبا نصبا واقعا على شريطة التفسير كما ينصب المفعول به وضابطة كل ظرف بعده فعل مشتغل عنه
بضميره او متعلقه لوسلط عليه هو او مناسبه لنصبه فى نحو يوم الجمعة سمت فيه او يوم الجمعة اكلت فى طعامه

او یوم الجمعة تونب الصوم فی لیلة وہو فی کون نصبہ علی شرطیة التفسیر واجبا ومختارا ومساویا للرفع ومرجوحا
مثل المفعول بہ فیجب بعد حرف الشرط وحرف التحضیض نحو ان یوم الجمعة سرت فیہ فبہا ویوم الجمعة سرت فیہ
ومختارا بعد اذا الشرطیة وحرف النفی وحرف الاستفہام نحو اذا یوم الجمعة سرت فیہ وبالعطف
علی جملة فعلیة نحو انطلقت یوم الخمیس ویوم الجمعة سرت فیہ ویستوی الامران فی زید صام ویوم الجمعة
سرت فیہ ویترجح الرفع بالابتداء عند عدم قرینة تخالفہ او عند وجود اقوی منہا کاذا المفاجاة نحو اذا یوم
سرت فیہ ولقیت زیدا فاذا یوم الجمعة صام فیہ وکذا النصب مختارا عند لبس المفسر نحو کل یوم سرت فیہ
فی الصیف وہو الظرف الذی یتوسط بینہ وبین الفعل الناصب حرف لہ صدر الکلام کما النافیة
وحرف الاستفہام ونحوہما نحو یوم الجمعة ما صمت فیہ ویوم الخمیس اسرت فیہ فیحتمل ان یکون النصب
ممتنعا والرفع واجبا کما فی المفعول بہ للمانع وہو بطلان صدارة ما النافیة وحرف الاستفہام اذ کل منہ
یلزم تقدم ما فی حیزہما علیہما ویحتمل ان یکون النصب مختارا حیث یتسع فی الظرف ما لا یتسع فی غیرہ
بخلاف المفعول ثم لما فرغ من بحث المفعول فیہ شرع فی بیان المفعول لہ فقال المفعول لہ ہو ما فعل لاجلہ
ای اہم ما فعل لاجلہ ہو العلة الباعثة السابق فی المفعول المطلق وفی ہذا القید احتراز عن سائر المفاعیل
والحالات والمراد بقولہ فعل ذکور او حذف لا الفعل الاصطلاحی فیتناول الفعل وہو الشبیہ باسمی الفاعل
والمفعول والمصدر وفی ہذا القید احتراز عن نحو الجنی التادیب فانہ فعل لاجلہ فعل لاجلہ لکنہ لیس بمذکور
والمراد بالمذکور اعم من ان یکون حقیقة او حکما فلا یرد صورة کون الفعل محذوفا ثم المراد بقولہ ما فعل لاجلہ
فعل مذکورا اعم من ان یکون علة موثرة او علة غائیة وہی اثرہ ولہذا اورد المثالین لیکون مثل مرتبة تادیبا
نظیر العلة الغائیة لان التادیب علة غائیة ای غرض للضرب حیث فعل لاجل الضرب وقد عرفت ان ضرب جنیا

بالصفة

بہذا القید احتراز عن نحو ضربت الضرب فی ہذا المثال المفعول لہ

تغیر

نظیر للعلة المؤثرة فان الجین علة مؤثرة للقعود ولو قال فی موضع قعدت جبنا ضاربه تأدیبا لکان احسن و
قائل ان یقول یدخل فی هذا الحد کرمت التادیب الذی ضربت لاجله وضربت والجبن تادیب فانه فعل
لاجله فعل مذکور وهو الضرب وان قصد بالجبن ایراد فعل عامل لاستغنی عن قیده مذکورا ایضا والحق ان یقول
ما فعل لاجله مضمون عامله لیدخل الفعل وشبهه لان العامل لم یخرج نحو کرمت التادیب الذی ضربت لاجله
وضربت والجبن التادیب لان ضربت لیس بعامل فی التادیب واجیب بان المراد من قوله فعل مذکور
الفعل اللغوی وهو الحدث فیتناول الفعل وشبهه ویخرج نحو کرمت التادیب الذی ضربت لاجله لقصد
الجبنیة وفیه نظر لان الفعل عند الاطلاق یقع علی الفعل الاصطلاحی دون اللغوی کما بهام فی التعریف بابق
فالحق ان یقول مضمون عامله لیتناول علی القسمین فی اول لوحة من غیر تاویل فی القرائن وان قید الجبنیة
یغنی عن قیده مذکورا خلافا للزجاج ای لابی اسحاق ای یخالف هذا القول الزجاج خلافا والجملة معترضة حلتنبیه
علی بیان الخلاف فانه ای فان المفعول له عنده ای عند الزجاج مصدر من غیر لفظ الفعل المذکور التعریة تادیبا و
وهینا مثل رجع القهقری وله وجهان احدهما ان قولک ضربته تادیبا بمعنی ادبته بالضرب تادیبا و
قعدت عن الحرب جبنا بمعنی جبنت فی القعود عن الحرب جبنا او بمعنی ضربته ضرب تادیب وقعدت
قعود جبن وقیل لا یقال قعود جبن الا مجازا وفیه نظر لان الجبن سبب القعود واضافة المسبب الی السبب
لیس بمجازیة کصلوة الظهر وثانیهما ان المفعول له علة المصدر فیقام مقامه کما اقیمت آلة المصدر مقامه
فی ضربته سوطا بمعنی ضربته ضربا بسوط او بمعنی ضربته ضرب سوط والجواب علی الاول بان صحة تاویل نوع
لا یوجب فی حقیقة الامر الی صحة تاویل کان ما للظرف وتاویل المصدر بالمفعول به من حیث ان معنی
جاء زید راکبا جاء زید فی وقت الرکوب ومعنی ضربت ضربا احدثت ضربا من غیر ان یخرج عن حقیقتهما و

والثاني بان الآلة تلزم للفعل من جهة لاحتياجه اليها وذاتا حيث لا يتصور الكتابة بدون القلم ولا الضرب
من غير آلة من سوط ونحوه ولا البحر من غير قدوم وكذا سائر الافعال المتعلقة بالآلة بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج
اليها وذاتا لتحقق الضرب اي الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له مستغنى عن الفعل لا مستلزما له فلا يلزم من ملازمة
ما هو لازم للفعل من العلة اتحادها مقاما ثم لما فرغ من تعريف المفعول له شرع في بيان شرطه فقال وشرطه
نصبه اي نصب المفعول له بتقدير اللام لانها اذا اظهرت لزم الجر وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو جئتك
للسمن كان مفعولا له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار المصنف حيث يدل عليه جره لكنه خلاف الاصطلاح المشهور
فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط وانما يجوز حذفها اي تقديرا فيكون قوله حذفها
من باب المظهر موضع المضمر وانما عبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح باطلاق اللفظين
اي لا يجوز حذف اللام عن المفعول له الا اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اتحد فاعل
المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا كان عينا وعما اذا كان فعلا لغير فاعل الفعل المعلل فحينئذ يجب
اظهار اللام نحو جئتك للسمن او لمجيئك اياي واذا كان مقارنا له اي للفعل المعلل له وفيه احتراز عما
اذا لم يكن مقارنا له في الوجود فحينئذ يجب اظهار اللام نحو اكرمتك اليوم لوعدي بزيد امس وانما اشترط
حذف اللام عنه بهذه الشرائط لان المفعول له عند اجتماع هذه الشرائط يشبه المفعول المطلق فانه فعل
لفاعل عامله ومقارنا له في الوجود ويتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المفعول المطلق بخلاف ما اذا انتفى شيء
منها ولان اكثر علل الافعال كذلك فبوجودها يكون ظاهرا في العلية موافقا لما هو الغالب فينتفي عن اظهار
اللام بخلاف ما اذا انتفى شيء منها كما ذكر المصنف في شرح المفصل وقيل يشترط في حذف اللام عنه ان يكون
نكرة لانه يشبه الحال والتمييز وهما نكرتان وردّ بان اوثاره في قول الشاعر واغفر وعورا الكريم اوثاره

والعرض من نشم اللئيم كريما معرفة وقد حذف منه اللام فيكون هذا الشعر حجة عليهم فوله وانما يجوز حذفها اشارة
الى جواز اظهار اللام مع حصول هذا الشرط لكن ينبغي ان اظهار اللام مع التنكير ضعيف وقيل هو غير جائز
ثم لما فرغ عن بحث المفعول له شرع في بحث المفعول معه فقال المفعول معه الظرف مفعول عام ليتم فاعله
والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله المفعول معه اما مبتدا محذوف الخبر اي ومنه المفعول معه لقرينة ما سبق
او خبر محذوف المبتدا اي هذا بيان المفعول معه فيكون قوله هو مذكور استينافا او مبتدا خبره مذكور وهو
ضمير فصل اي المفعول معه هو الذي يذكر بعد الواو التي بمعنى مع وفيه احتراز عن سائر المفاعيل المصاحبة معمول
فعل اضافة المصدر الى المفعول وفيه احتراز عن نحو قام رجل وضيعة خان وضيعة مذكور بعد الواو التي بمعنى
مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل واعلم انه يقال لمصاحبة فاعل فعل كما قال الآخرون يتشاوران اذكر لمصاحبة
المفعول نحو جاء البرد والطيالسة وزيدا درهم خان قولك وزيدا مفعول معه وانه ليس لمصاحبة للفاعل بل مصاحب
للمفعول ان معناه كفاك وزيدا درهم ومنه قول الشاعر اذا كانت الهيجا وانشقت العصا ... فحسبك والضحاك سيف مهند اي اذا وقعت الحرب وتفرقة الجماعة كفاك والضحاك سيف مهند تفرقت
مصنوع من حديد الهند وقوله لفظا او معنى خبر كان المحذوف اي سواء كان الفعل لفظيا او معنويا فان قيل
يدخل في هذا الحد عمرو اذا ضربت زيدا وعمرو الخان الواو بمعنى مع وهو معطوف على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه
قيل معناه هو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل وقصد فيه هذه الهيئة فخرج ذلك لانه لم يقصد فيه هذه
الهيئة وانما عدل عن المفعول معه الى العطف في هذه المسئلة فالخان الفار للتفسير وكان ناقصة او تامة
اي فان وجد الفعل اللام للعهد اي الفعل الذي قصد مصاحبة لفظا خبر كان او حال اي لفظيا او
معنويا او تمييزا اي من حيث اللفظ وجاز العطف عطف جملة على جملة او حال بتقدير اي قد جاز العطف

ای عطف ماذکر بعد الواو علی معمول فعل خالٍ عنها جاز ان العطف وکونہ مفعولا معہ اذ لا مانع من واحد منہما
مثل خبر مبتدا محذوف ای نظیرہ ثابت فی مثل جئت انا وزیدا بالنصب والرفع فالنصب علی انہ
مفعول معہ والرفع علی العطف وجواز العطف فیہ لتاکید الضمیر المرفوع المتصل بالمنفصل فتعین النصب
علی انہ مفعول معہ وانما تامۃ ای وان وجد للفعل معنی تحال ای معنویا او تمیزا ای من حیث المعنی
وجاز العطف عطف علی کان ناقصۃ ای وقد جاز العطف ای عطف ماذکر بعد الواو علی ما قبلہ بان
لم یمنع عنہ مانع تعین للعطف لتعذر النصب نحو ما زید وعمرو وکلمۃ ما استفہامیۃ مبتدا وزید خبرہ ای
ای شیء حصل زید وانما تعین للعطف فیہ لیکون العامل حرفا لفظیا وہو اللام فی المثال لان العطف فی حکم
تکریر العامل ولا حاجۃ الی جعلہ معمول العامل المعنوی الذی ہو عامل ضعیف لا یصار الیہ الا حاجۃ
ومزورۃ وذہب الزمخشری الی ان العطف مختار لانہ معین والا تعین النصب ای وان لم یتعین العطف
فیما یکون الفعل معنی تعین النصب علی انہ مفعول معہ لتعذر العطف فیجب الرجوع الی تقدیر یستقیم نحو
مالک وزیدا کلمۃ ما استفہامیۃ مبتدا ولک خبرہ ای ای شیء حصل لک وزیدا وما شانک وزیدا
کلمۃ ما استفہامیۃ مبتدا وشانک خبرہ ای ای شیء ادرک مع زید وانما یجب تقدیر العطف فی المثالین
لان الکاف ضمیر مجرور ولا یجوز العطف علی الضمیر المجرور بلا اعادۃ الجار وانما تعین النصب علی المفعول معہ
اذ لا وجہ سواہ فان قیل لم لا یکون قولہ وزیدا فی المثال الثانی عطفا علی الشان قیل لانہ خلاف المعنی
او المعنی ای ما شانک ونفس زید وسوال السائل عن شانہما لا عن شان احدہما فقط الاخر وقولہ لان المعنی
ما تقتضی دلیل علی کون المثال الثانی من باب العامل المعنوی وانما خص ہذا المثال بالدلیل دون
الاول لان دلالۃ الظرف علی معنی الفعل ظاہر ولا کذلک لفظ الشان لانہ اسم لا یلزم تضمنہ
المعنی

لمعنى فعل بن يتضمن لمعنى المضمن بقرينة ان ان لانه بمعنى الفعل والصنع فيكون بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل
فيوضع الاستفهام يدلان على الفعل ثم لما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شرع فى بيان الملحقات وهى الحال والتميز
والمستثنى وخبر كان وللمنصوب بلا التى لنفى الجنس وخبرها ولا المشبهتين بليس فشرع الآن فى بيان الحال
فقال الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وفيه احتراز عما يبين هيئة وهو التمييز فانه يبين الذات لا الهيئة وعلة
ايراده تخلو دون الجمع فيقع الحال من الفاعل المفعول به على الجمع والتعريف نحو ضربت زيدا راكبين وقيده بقوله
منحدرا اى كان احدهما مصعدا اى مرتقيا الى موضع مرتفع والآخر منحدرا اى نازلا من موضع مرتفع وقوله ذو
لفظا او تقديرا تفصيل الفاعل والمفعول به بعد تمام الحد فلو قلت زيد قائما اخوك لم يجز لعدم الفاعلية والمفعولية
فى زيد لفظا ولا معنى فان قيل قد يقع الحال عن المفعول معه نحو جئتك وزيدا راكبين قيل انما يقع الحال عنه
لكونه فى معنى الفاعل والمفعول لمصاحبته فى كون صدور الفعل عنه او وقوعه عليه فان قيل قد يقع الحال عن
المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا قيل الحال عن غير الفاعل او المفعول به لا يقع الا بجعله فى معناها
فلا يجوز ضربت الضرب شديدا الا بتاويل احدثت الضرب شديدا فيكون حالا عن المفعول به فان قيل قد يقع
الحال عن المضاف اليه نحو قوله تع قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله تع اتبع اهدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا قيل الحال
عن المضاف اليه انما يجوز اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به وهو مكيف لو حذف واقيم المضاف اليه مقامه
لاستقام المعنى فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا لاستقام المعنى وكذا لو قيل ان ياكل اخيه ميتا لان لحم
بعض اخيه فيكون المضاف اليه فى مثل هذه المواضع فى حكم المضاف فيكون مفعولا به حكما فان قيل يدخل
فى حد صفة الفاعل والمفعول به نحو جاءنى زيد الراكب فانها ايضا تبين هيئة الفاعل والمفعول به قيل
معناه تبين هيئة الفاعل وقت صدور الفعل عنه او هيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فخرج الصفة

لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقا غير مقيد بوقت الصدور والوقوع او يقال انما يخرج بقيد الحيثية فانها دالة
على هيئة الذات من حيث هو فاعل ومفعول به مثل ضرب زيد قائما مثال الحال من الفاعل والمفعول به
اللفظيين بان قائما يحتمل ان يكون حالا عن الضارب وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا عن زيد وهو مفعول
لفظا وزيد في الدار قائما مثال الحال عن الفاعل المعنوي وفيه قولان قائما حال من الضمير المستكن في قولنا
في الدار لما عرف ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظي مثل قولك زيد
خرج قائما اللهم الا ان يجاب بان الظرف المستقر فاعل معنوي لما فيه معنى الفعل فيكون الضمير المستكن
فيه فاعلا معنويا بخلاف الفعل فانه عامل لفظي فكان الضمير المستكن فيه فاعل لفظيا وهذا زيد قائما
مثال المفعول المعنوي او المعنى اشير الى زيد قائما ثم لما بين ان الفاعل والمفعول به قد يكونان لفظيا وقد يكونان
معنى شرع في بيان ما يكون فيه الفاعل والمفعول لفظيين ومعنويين فقال وعاملها اى عامل الحال الفعل
لانه الاصل في العمل نحو ضرب زيد قائما او شبهه اى شبيه الفعل لما كان الشبه وهو شبيه الفعل
ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر نحو زيد
ذاهب راكبا وزيد مضروب قائما وزيد حسن قائما وهذا البسر اطيب منه رطبا وضربي زيدا قائما
او معناه اى معنى الفعل وهو بمعنى الفعل المستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من جهته كالظرف المستقر
واسم الاشارة واسم الفعل وحرف التنبيه والترجي والتشبيه وغير ذلك مما دل على معنى الفعل كزيد
في الدار قائما وهذا زيد قائما وعليك زيدا راكبا ويا زيد قائما وليتك عندنا قائما وكعلمي في الدار قائما و
كانه اسد صائلا والحال من المنادى مختلف فيه فاجاز البعض نحو يا زيد راكبا واستقبحه الاخرون بهم المازني
والعامل المعنوي لا يعمل في غير الحال والظرف ثم لما فرغ عن تعريف الحال وما يعمل فيها شرع في بيان شرطها

فقال

فقال وشرطها ان تكون نكرة اى شرط الحال كونها نكرة لئلا يلتبس بالصفة فى حالة النصب نحو ضربت
زيدا الراكب جعلت حالة الرفع والجر على حالة النصب طردا للباب وان النكرة اصل والتعريف
يحصل بها فالتعريف زائد على التعريف وصاحبها معرفة اى صاحب الحال معرفة لانه محكوم عليه فى المعنى
فكان اصله التعريف كالمبتدا ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث
المنسوب اليه بالحال لاستحكام الاتحاد بالموافقة بين الحال وصاحبها فى جميع الاحوال وفى جعلها حالا منه
لايقاع المخالفة فى الاعراب بين الحال وصاحبها فى بعض الاول وفى جعلها صفة لا اوالصفة على توهم
الموصوف فى الاعراب خرقا ومعلوم ان فى اثبات الموافقة والهرب عن المخالفة دخولا فى حد المناسبة
ثم قوله وصاحبها مرفوع على انه مبتدا وقوله معرفة مرفوع على انه خبره والجملة عطف على الجملة السابقة ولا يستقيم
ان يكون قوله صاحبها ان يكون مجرورا عطفا على الضمير المتصل لقوله وشرطها وقوله معرفة منصوبا عطفا
على قوله نكرة لان تعريف صاحب الحال ليس شرطا بل غالب بدليل قوله غالبا فان هذا قيد راجع الى تعريف
صاحبها لا الى تنكير ها واجب لا غالب وهو ظرف متعلق بمفهوم قوله وصاحبها معرفة اى يتعرف
صاحبها فى غالب الاستعمال او صفة مصدر محذوف اى تعريفا غالبا او زمانا محذوفا اى يتعرف صاحبها
تعرفا غالبا او زمانا غالبا واغا قال غالبا لان صاحبها قد يجئ نكرة عند تقديم الحال عليه كما ذكر فى المتن
وعند كونه نكرة موصوفة او مضافا الى النكرة نحو مررت برجل عالم قائما ومررت بغلام رجل ضاحكا وغير
ما يوجب تخصيص النكرة وادراجها المراك ومررت به وحده ونحوه متناول لجواب وسوال هو
من المراك فى قول الشاعر ادراجها المراك ووحده فى قولك مررت به وحده حالان وهما
معرفتان فاجاب بان كل واحد منهما متاول بالنكرة وفى تاويله وجهان احدهما انهما حالان نكرتان

لان تنكيرها

معنى واغانا معرفتين لفظا والتقدير وارسلها معركة ومررت به منفردا اى منفردا والثانى
انها مصدران اقيما مقام الحال والتقدير ارسلها يعترك العراك ومررت به ينفرد انفرادا او الجملة حال
وتمام البيت ولا ارسلها العراك ولم يزدها ولم يشفق على نقص الدخان والمراد بالارسال الايراد والضمير
المستكن فى ارسلها للعير وبوجار والمراد بها حمار الوحش والبارز للماء وهو جمع امان وهو انثى حمار الوحش
مصدر عارك يعارك معركة وعراكا وقيل اصله مصدر المعترك يعترك العراكا لانه جارفيه العراك
ومعنى العراك والاعتراك الازدحام والورود هو الورد يعنى راعين والاشفاق الخوف والضمير المستكن
فى قوله ولم يزدها يشفق عائد الى العير ونقص الدخان عبارة عن عدم تمام الشرب يقال نقص ينقص نقصا
اذا لم يتم مراده وكذا البعير اذا لم يتم شربه والدخان بكسر الدال هو ان يشرب البعير ثم يرد ثم يعلن الى الحوض
ويرغى بعيرين بعضا بين ليشرب منه ما رعساه لم يكن يشرب وحده يعنى ارسل حمار الوحش الماء الى العانة
معركة اى مزاحمة مرة واحدة ولم يعيرها ولم يخف ان لا تم تشرب بعضها بالمزاحمة والازدحام والضمير فى
قوله وخوه راجع الى كل واحد من الفريقين اى وخوه من الاحوال التى جاءت معرفة ظاهرة نحو جاءنى
القوم بقضيضهم فانه متناول بالنكرة ايضا اى جاءنى كثيرون وذلك لان القض للحصى الكبار والقضيض للحصى
الصغار فمعنى جاءنى القوم بقضيضهم اى جاءنى كبيرهم مع صغيرهم وهو حال بمعنى جميعا وقاطبة يعنى جاءنى جميعا وقاطبة
وقيل القض هو الكسير والتقريق وههنا بمعنى القاض اى الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض المكسور يعنى جاءنى
كثيرون مكسورون بحيث يكسر بعضهم بعضا لكثرتهم وازدحامهم فكان بعضهم كاسرين وبعضهم مكسورون
ونحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فانه ايضا متناول بالنكرة اى ساترين وجه الارض لكثرتهم وذلك
ان الجماء بالمد اسم بمعنى الجمع من جم وهو جمع والغفير بمعنى الغافر وهو الساترين الشعر وهو الستر والغفير جار

كالنعت

كما لك قلت مررت بهم جاعين فاغرين اى جاعين اقاربهم داخلين اقاربهم ساترين وجه الارض لكثرتهم فجاعين
صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها
فيقال جاءنى راكبا رجل بخلاف ما اذا كان صاحبها نكرة محضة نحو جاءنى رجل كريم راكبا فلم يجب تقديمها
والظاهر يلتبس بالصفة فى النصب نحو رايت رجلا راكبا ثم قوله فى سائر الاصل طردا للباب وفى الحال الذى يلتبس
بالاول فعلى صاحبها المنكر قد تخصص بتقديم الحكم مرة فلا يحتاج الى تخصيصه بتقديم حكم اخر الا ترى انه وقع فاعلا
والفاعل محكوم عليه والاصل فيه التعريف فهو مع كون مثل هذا المنكر متخصصا بتقديم الحكم صالح لوقوعه فاعلا يريد به
ما ذكر المصنف فى شرحه فى بيان تخصيص المبتدا وفى قوله فى الدار رجل ان الجار فى معنى الصفة لانا حكمنا عليه
قبل ذكره بان الابعد ان صار كانه موصوف بصفة الاستقرار الا ترى ان الفاعل لما كان المحكوم عليه مقدما
جاز معرفة وذكرة الى هذه الفضلة وما ذكر فى الجواب ان الضمير الراجع الى نكرة محضة يحكم عن الاحكام نكرة بخلاف
الراجع اليها محضة تحكم من الاحكام نحو جاءنى رجل فقربته فانه معرفة لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائى دون غيره
الى هذا الكلام وما ذكر فى الضمير اذا عاد الى نكرة محضة بوجه فهو معرفة نحو جاءنى رجل فقربته والا فهو نكرة كما فى :
ربه رجلا لانه لم يخصص المنكر المعهود اليه بحكم اولا انتهى فهذا الكلام دليل على ان الفاعل للنكرة قد يخصص بتقديم الحكم عليه
فمن انكر هذا التخصيص فهو متعنت واما الثانى فانه اذا التبس بالصفة تعين الوجهان كونه حالا وكونه صفة كما يجوز
كونه حالا مبدلا منه عند تقديم الحال اى فى قولك رايت راكبا رجلا او كما يجوز كونه حالا وتمييزا فى طاب زيد
فرسا واجيب عن هذا بان الحال عن النكرة خلاف الاصل فلا يسبق الذهن اليه مع صلاح الوصفية فيلزم التباس
الصفة بغيرها بخلاف الوجهين فى صورة التقديم لان كليهما خلاف الاصل اما كونه حالا فلتنكيره واما كونه مبدلا منه
فلكونه فى حكم السكتة والتكرار فيستويان فى كونهما على خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وبخلاف الوجهين فى :

عاب زيد فارساً لاستوى ايضاً فى كونها على الاصل ولا يتقدم على العامل المعنوى اى عامل معنوى عند سيبويه
لكونه ضعيفاً فلا يقال زيد قائماً فى الدار ولا قائماً فى الدار زيد لانك درهم الا ان كان العامل المعنوى ذا الحدثين اى دالاً على
حدثين تعلق بهما الحالان فح يلزم ان يبنى كل واحد منهما بمتعلقه اى بقرنه فجوز زيد قائماً غير قاعد اذ العامل
فى الحالين معنى التشبيه وهو يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه به لان التشبيه نسبة بينهما
طرفين والقيام تعلق بحدث المشبه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق بحدث المشبه به فيجب ان يليه
وهو عمرو فصح كون قوله كعمرو عاملاً فى الحالين لكن فى قائماً باعتبار حدث المشبه وهو معنى التشبيه وفى قاعداً
باعتبار حدث المشبه به وهو معنى التشبيه بالنسبة وقال الاخفش يجوز تقديم الحال على العامل ظرفاً او جاراً
مجروراً بشرط ان يكون المبتدأ متقدماً على الحال نحو زيد قائماً فى الدار اما مع تاخره فوفاق سيبويه فى المنع
فلا يجوز ايضاً قائماً زيد فى الدار ولا قائماً فى الدار زيد بخلاف الظرف الذى يقع حالاً فانه يتقدم على العامل
المعنوى نحو زيد فى اليوم فى الدار او على يوم لك ثوب فثوب مبتدأ ولك خبره وكل منصوب على الظرفية
والعامل فيه لك واجاز تقديمه لان الظرف يتسع فيه مالا يتسع فى غيره لكثرة دوره فى الكلام ثم قوله بخلاف
الظرف خبر مبتدأ محذوف اى هو مثل بخلاف الظرف والجملة معترضة وقيل انه حال من فاعل لا يتقدم الحال
على المعنوى حال كونها مثلاً بخلاف الظرف وفيه نظر لان صاحب الحال فاعل العامل فيلزم ان يتقيد عدم تقدم الحال على
العامل المعنوى بمخالفة الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوى مطلقاً اللهم الا ان يقال انه حال دائمة فى
لا تقييد التقييد ولا على المجرور عطف على قوله على العامل المعنوى ولا زيادة لتاكيد النفى على نحو قوله غير المغضوب
عليهم ولا الضالين اى ولا يتقدم الحال على صاحبها المجرور فلا يقال مررت راكباً بسعد ولا راكباً بزيد فى الاصح
فى قوله لا يتقدم على المجرور فلا يتقدم عليه لانه ان تقدمه فان وضع بعد الجار لزم الفصل بين الجار والمجرور

وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع وهو الحال حينئذ لما يجوز وقوع المتبوع وهو ذو الحال لان المجرور لا يتقدم
على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضي ان لا يتقدم راكبا على جاءني في جاءني زيد راكبا
لانه تابع لمرفوع زيد لا يتقدم على جاءني فكيف يتقدم خبر تابعه عليه واجيب بان الفاعل لن حيث هو مسند اليه
محله قبل ملفوظ الا انه لما جاز تقديمه لعارض الالتباس بالمبتدا بخلاف المجرور فان محله بعد الجار فكذا المحل تابعه
واجاز ابن كيسان تقديم الحال على صاحب المجرور تمسكا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وبجواب
ان كافة حال عن الكاف فان قيل الكاف مذكر والكافة مؤنث والحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبه
قيل التاء فيه للمبالغة كالعلامة والمعنى وما ارسلناك الا كافة اي ما منعة للناس عن الشرك
والكبائر وذكر صاحب الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اي وما ارسلناك الا رسالة كافة
للناس اي عامة شاملة لهم ثم الاختلاف في تقديمها على المجرور بحرف الجر انما المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم
الحال عليه بالاتفاق نحو زيد ضارب هند قائمة ثم لما كان اكثر النحاة شرطوا في الحال ان يكون مشتقة وما ورد
غير مشتق اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله نبحث في رد قولهم فقال وكل ما دل على هيئة كالمة تقبل مبتدا
او موصوفة وما بعده صفة اي فكل لفظ دل على هيئة مشتقا كان او غير مشتق صح ان يقع حالا فالجملة خبر
قوله كل اي صح وقوعه حالا لصدق اسم الحال عليه لان الحال مبين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك
والاجمال ما ذكروا مثل قولهم هذا بسرا احسن منه رطبا فان بسرا ورطبا وقعا حالين لدلالتهما على هيئة البسرية
والرطبية مع انهما ليسا بمشتقين بمعناه هذا التمر الذي رايته يفضل حال كونه بسرا على نفسه حال كونه رطبا
ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البسرية ومفضل عليه باعتبار حالة الرطبية ولا بعد
ان يكون الشيء الواحد مفضلا باعتبار ومفضلا عليه باعتبار ولولا اختلاف الاعتبارين لما جاز ذلك

كافة

فان كافة حال من الناس المجرور
اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة

ثم انهم اختلفوا في العامل في البسرا بعد ما اتفقوا على ان العامل في رطبا اطيب قال بعضهم العامل فيه اطيب
وهو الاصح فان قيل اسم التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيدا منك حسن خليق تقدم ههنا
قيل ان في الحال اختصاصا يجعل العامل ضعيف فيها متاخرا عنها كالظروف توسعا وانما اخر العامل بنا
لان اسم التفضيل عامل فرعي اي دال على حدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اعني التفضيل
والتفضيل على الشيء لاستعماله على معنى التفضيل وهو نسبة يقتضي طرفين وقد ذكر ما من قبل ان العامل اذا كان
واحدا ثنين اي دالا على حدثين وتعلق بهما كان يلزم ان يلي كلواحد منهما بمتعلقه اي بحدثه والبسرية تعلقت
بحدث المفضل فيجب ان يليه وهو تغيير منه المتضمن لذكر المفضل عليه فصح كون اطيب عاملا في الحالين
لكن في بسرا باعتبار حدث المفضل وهو معنى التفضيل ورطبا باعتبار حدث المفضل عليه وهو معنى التفضيل
على الشيء وعلى هذا كان معناه هذا التمر الذي اليه اطيب حال كونه بسرا من نفسه حال كونه رطبا وقال
بعضهم العامل فيه اسم الاشارة وهو فاسد بوجهين الاول انه لو كان كذلك لتقيد الاشارة بحال البسرية
لان المحال قيد للحال فلا يستقيم ان يقال هذا الكلام الذي في حال البسرية وليس كذلك بل لو قيل عند كون
الذي اليه مجاورا ورطبا او تمرا لكان مستقيما والثاني انه لو كان كذلك لكان بسرا من تتمة هذا فيبقى اطيب
عاملا في رطبا وحده فيكون الاطيبية باعتبار حالة واحدة وهي حالة الرطبية لان البسرية لم يتعلق باطيب
فكانه قال هذا التمر الذي اليه في حال البسرية اطيب من نفسه حال كونه رطبا فيلزم تفضيل الشيء على نفسه باعتبار
حالة واحدة وقال بعضهم العامل فيه كان المحذوفة الناقصة والمعنى هذا الذي هو جديرا اطيب منه رطبا وانما
سمي كان تامة لعدم ذكر البسر او رطبا ولو كانت ناقصة لجاز استعمالها معرفة وهو فاسد بالوجهين المذكورين
وايضا حال وتعرف ثم لما فرغ عن بحث الحال المفردة شرع في بحث الجملة الواقعة حالا فقال وقد تكون

هذا اذا الرطبية تتعلق بحدث المفضل عليه فيجب ان يليه وهو

فقوله

جملة خبرية لان بيان الهيئة كما يكون بالمفردة يكون بالجملة وانما قيدنا بالخبرية لان الجملة الانشائية لا تقع حالاً
ولا صفة ولا صلة وكذا لا تقع خبراً عند البعض بدون تاويل لان الانشائية لا ثبوت لها في نفسها واثبات
الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه ثم لما بين ان الحال يكون جملة وهي تسمونه قد يكون اسمية وقد يكون فعلية
بالمصدرة بالمضارع او بالماضي وكل واحد منهما مثبتاً او منفياً شرع في تقسيمها وبيان ان اي جملة يجب فيها
الواو واي جملة يمتنع فيها الواو واي جملة يستوي فيها الامران فقال فالاسمية بالواو والضمير اي الجملة
الاسمية التي تقع حالا ملتبسة بكلام هو الطرفين نحو جاءني زيد والوه راكب وانما احتاجت الى الضمير
لان الجملة من حيث هي مستقلة فاذا تعلقت بشيء تحتاج الى رابطة وانما احتاجت الى الواو ولان الاسمية
تابى عن دخولها حالا لانها لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل في الحال وهو الانتقال و
عدم التقرر فاحتاجت الى زيادة رابط وهو الواو لانها الموضوعة للربط لكونها للجمع او بالواو وحدها نحو
لقيته والجيش قادم واتيته والشمس طالعة لان الحال في المعنى ظرف او المعنى لقيته في حال قدوم
الجيش واتيته في حال طلوع الشمس فكما جاز ان يخلو الظرف عن الضمير جاز ان يخلو الجملة الواقعة حالاً
عن الضمير وقائل ان يقول الحال ما بين هيئة الفاعل والمفعول به وهي في هذين المثالين لم يبين هيئة شيء منهما
واجب بانها بين هيئة الفاعل او المعنى لقيته مقارنا لقدوم الجيش واتيته مقارنا لطلوع الشمس او حال
انها الما بين زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم للفاعل فكانها بين ذاته فهيئته لهيئة لازم الفاعل
او الظرف او بالضمير وحده على ضعف بتعلق بقوله او بالضمير يعني الاقتصار على الضمير وحده ضعيف نحو
كلمته فوه الى فيه ومنه قول الشاعر ... ولولا جبان الليل ما آب عامر الى جعثر سرباله لم يمزق ... وانما
ضعف ذلك لان الضمير رابط عام لا يدل على ارتباط خاص بالحالية مع تحقق مايأباه وهو فوت

مستلبسة

فهي مبينة

ما هو الاصل في الحال بخلاف الواو وحدها لانها دالة على الارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية التي تقع حالا مستقلة اما اذا وقعت حالا موكدة فلا يجوز فيها الواو ويجب فيها الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون الجملة تاكيد الاخرى والمضارع المثبت الواقع حالا كالمتلبس بالضمير يعني الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت الواقعة حالا كالمتلبسة بالضمير وحده حال بتاويل منفردا او مفعول مطلق اي ينفرد بالضمير انفراد الجملة حال نحو جاءني زيد يضرب غلامه لان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول صفة تحقيقا او تقديرا بتقارنة للفاعل اما دلالته على حصول صفة تحقيقا او تقديرا بتقارنة للفاعل فلكونه فعلا مثبتا والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت واما للمقارنة فلكونه مضارعا والاصل فيه الحال والاستقبال مجاز على الاصح فاجري مجراه في الاستغناء عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا او بتقديره معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله واما مانع الواو من قوله تع اتامرون الناس بالبر وتنسون انفسكم ومن قوله بعض اصحاب العرب قمت واصك وجهها اي اقرع واضرب وجهه فيكون في تقدير المجهول على حذف المبتدا اي وانتم تنسون انفسكم وانا اصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضا وما سواها بالواو والضمير اي ما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع من المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي يتلبس بالواو والضمير جميعا او باحدهما بالضعف وقيل فيه ترك الرابطين واما جائز فيه الجمع بين الرابطين والاقتصار على احدهما اما المضارع والماضي المنفيان فلان فيهما جهتين من غير اسم الفاعل المنفي وجهة منه للفعلية فاذا اعتبرت كلتا الجهتين جيء بهما معا واذا اعتبرت الاول جيء بالواو وحدها واذا اعتبرت الثاني وحدها جيء بالضمير وحده واما الماضي المثبت فبذاته يخالف الحال وبواسطة قد المقربة الى الحال يوافقها فباعتبار المخالفة

متلبسة

جيء

جئ بها معادا باعتبار عدم المواضعة بحيث باعدها ولا بد في الماضي المثبت الواقع حالا اي في الجملة المتضمنة
المصدرة بالماضي المثبت من لفظة قد سواء كانت ظاهرة او مقدرة يعني لا يقع الماضي المثبت حالا
الا ان يكون ذلك الماضي قريبا من العامل مقرونا بعلامة القرب لفظا او تقديرا لان الماضي الواقع حالا
سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاءني زيد ركب ابوه كان الركوب مقدما على المجئ وقد
منع اختلاف الحال وعاملها زمانا فاذا قربت قد المقربة الى زمان الحال لتقربه الى زمان العامل فيتحد
زمانها حكما لان القريب من الشئ في حكم المتقارب له ولذلك لا يقع وقوع الماضي حالا فيما لا يصح استقبالا
لا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا وقال فلان اليوم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا العام
القرب وعدم استقبال صحت قد اللهم الا بتاويل ويجوز حذف العامل اي عامل الحال اذا دلت
القرينة عليه حاليه كان او مقاليه اضافة الحذف الى العامل اضافة المصدر الى المفعول كقولك
لمن قرأ على من يريد السفر راشدا مهديا اي اذهب حال كونك مدلولا على الطريق المستقيم الموصل
الى المقصود فحذف اذهب بقرينة حال المخاطب ويجب حذف العامل في الحال المؤكدة وهي التي
تؤكد في الجملة السابقة تمن معنى الذي هو مضمون في الحال او اوجب حذف عاملها لان الجملة السابقة
تدل على عاملها فاستغنى بذلك عن اظهاره او لو ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة مثل زيد ابوك
عطوفا فانه حال مؤكدة لما في الجملة السابقة تمن معنى العطف لانه من لوازم الابوة اي زيد ابوك
اعطف عطوفا اي اشبه والضمير راجع الى الابوة اي اثبت الابوة حال كونه عطوفا قال صاحب المفتاح
في التقديرين عندي ان يقدر يحبني عطوفا فان قيل قائما في الدار انه لا يقال الا هو واولو العلم قائما بالقسط
وقوله مدبرين في قوله تعالى ولوا مدبرين حال مؤكدة ولم يحذف عاملها قيل اختلف النحاة في ان الحال المؤكدة